



توجيه الفراء :

ذهب في قراءة الجمهور: « وإذن لا يلبثون » إلى تقدير "لو" مع فعل الشرط بعد الواو، وتقدير "إذن" في آخر الجملة، فتكون بذلك ملغاة، وعليه فالتقدير: "ولو فعلوا ذلك لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً إذن".

وذهب في قراءة أبي t إلى أن "إذن" صارت كأنها في ابتداء الكلام فعملت.

ووجه كونها في ابتداء الكلام عنده أن "لو" مع فعل الشرط قد حذف، فكأنهما لم يذكر أصلاً، ولم يبين الفراء نوع الواو في القراءتين، والظاهر أنها عنده عاطفة؛ لقوله في موضع آخر: « و"إذن" إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الذي في أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف، فيقال: "إذن أضربك"، و"إذن أجزيك"، فإذا كان فيها فاء أو واو أو "ثم" أو "أو" حرف من حروف النسق، فإن شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها أيضاً، وإن شئت جعلت الفاء أو الواو إذا كانت منها منقولتين عنها إلى غيرها»<sup>(١)</sup>.

وقوله: « فإن شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها» لا يدفع إرادته العطف؛ لأنه يريد بالاستئناف وقوع "إذن" في صدر جملتها؛ لتكون عاملة.

التوجيه الثاني :

أن "إذن" ألغيت في قراءة الجمهور، وأعملت في قراءة أبي t؛ لوقوعها بعد الواو، وأصحاب هذا التوجيه فريقان :

الأول : اكتفى بالإشارة إلى جواز إعمال "إذن" وإلغائها بعد العاطف كما في القراءتين، وجاز إعمالها وإلغاؤها كما جاز في "ظن" وأخواتها إذا وقعت متوسطة نحو: "زيداً ظننت أخاك".

(١) معاني القرآن ١/٢٧٣.

ومن هؤلاء سيويه<sup>(١)</sup> وابن السراج<sup>(٢)</sup> والزجاجي<sup>(٣)</sup> وابن مالك<sup>(٤)</sup> وجماعة من النحويين<sup>(٥)</sup>.

وما قاله هؤلاء في الآية هو مجمل ما ذكروه في هذه المسألة، وقريب منهم الصيمري<sup>(٦)</sup> وابن عصفور<sup>(٧)</sup> والرضي<sup>(٨)</sup> وجماعة<sup>(٩)</sup> ممن لم يذكروا القراءة<sup>(١٠)</sup>، لكنهم عرضوا لمسألة وقوع "إذن" بعد العاطف، فذكروا أن من أعمل "إذن" نظر إلى وقوعها في صدر الجملة المعطوفة، ومن أهملها نظر إلى أنها متوسطة بسبب ربط حرف العطف الكلام ببعضه ببعض.

**الثاني:** فصل القول في القراءتين، فذهب في قراءة الجمهور إلى أن "إذن" ألغيت، وذكروا في علة إلغائها ثلاثة أوجه:

١- أن "إذن" وقعت حشواً؛ لاعتماد ما بعدها على ما قبلها؛ ذلك أن قوله "لا يلبثون" معطوف على قوله: "يستفزونك"، وهو خير "كاد"، والمعطوف على خير "كاد" واقع موقع خبرها.

(١) الكتاب ١٣/٣.

(٢) الأصول ١٤٩/٢.

(٣) الجمل ١٨٣.

(٤) شرح عمدة الحفاظ ٣٣٣-٣٣٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٧/٣.

(٥) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: الضروري في صناعة النحو ١٣١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧١، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٥٥٢/٢-٥٥٣، وشرح الكافية لابن جماعة ٧٩، وشرح التحفة الوردية ٣٦٦، والمساعد ٧٥/٣-٧٦، وشفاء العليل ٩٢٥/٢.

(٦) التبصرة والتذكرة ٣٩٧/١.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١٧٢/٢.

(٨) شرح الكافية ٤٤/٤-٤٥.

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: رصف المباني ٦٧، والتصريح ٢٣٥/٢، وجمع الهوامع ١٠٧/٤.

(١٠) يستثنى منهم الصيمري؛ فإنه ذكر القراءة.

وإلى هذا ذهب الزمخشري<sup>(١)</sup> والرازي<sup>(٢)</sup> والبيضاوي<sup>(٣)</sup> وجماعة<sup>(٤)</sup>.

٢- أن "إذن" وقعت متوسطة بين قسم محذوف وجوابه ، فألغيت ، والتقدير : "ووالله إذن لا يلبثون".

٣- أن "إذن" توسطت بين مبتدأ محذوف وخبره ، والتقدير : "وهم إذن لا يلبثون".  
وهذان الوجهان ذكرهما أبو حيان<sup>(٥)</sup> والسمين<sup>(٦)</sup>.

أمّا قراءة أبيّ **t** بالإعمال فذكروا أنّ الواو فيها عطفت جملة : "وإذن لا يلبثوا" على جملة : "وإن كادوا ليستفزونك" ، فأعملت "إذن" لوقوعها في صدر الجملة المعطوفة.

وتفصيل الزمخشري ومن تابعه سلكوا فيه مذهب أبي الحسن الوراق<sup>(٧)</sup> (ت ٣٢٥هـ) والسيرافي<sup>(٨)</sup> وابن بابشاذ<sup>(٩)</sup> وابن الخباز<sup>(١٠)</sup> (ت ٦٣٩هـ) وجماعة من النحويين<sup>(١١)</sup> الذين

(١) الكشاف ٤٦٢/٢.

(٢) التفسير الكبير ٢٤/٢١.

(٣) أنوار التنزيل ٤١٥/٥-٤١٦.

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : حاشية زاده ٤١٥/٥-٤١٦ ، وحاشية الشهاب ٩١/٦ ، وروح المعاني ١٢٥/٨.

(٥) البحر ٦٦/٦.

(٦) الدر ٣٩٤/٧.

(٧) علل النحو ١٩٠-١٩١.

(٨) شرح السيرافي ١٩٦/٣-١٩٧.

(٩) شرح المقدمة المحسنة ٢٣٣/١.

(١٠) توجيه اللمع ٣٥٩.

(١١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح اللمع لابن برهان ٣٤٧/٢-٣٥٠ ، وأسرار العريضة ٣٣٠ ، والتخمين ١٥٧/٤-١٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٨ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٤٤/١.

يرون أن نصب المضارع ورفع بعد "إذن" المسبوقة بعاطف باعتبارين مختلفين لا باعتبار واحد؛ إذ لا يخلو ما بعد "إذن" عندهم من أن يكون معطوفاً على ما له محل من الأعراب أو لا :

فإن كان ما بعدها معطوفاً على ما له محل من الإعراب فلا عمل لها نحو : "زيد يقوم وإذن يكرمك" إذا جعلت "يكرمك" معطوفاً على الخبر "يقوم" ، ونحو : "إن تأتي آتك وإذن أكرمك" إذا جعلت "أكرمك" معطوفاً على الجواب آتك . وإهمال "إذن" واجب هنا لوقوعها حشواً ؛ لأن المعطوف على الخبر والجواب بمتزلتلهما .

وإن كان العطف على ما ليس له محل من الإعراب كالعطف في المثالين السابقين على جملة المبتدأ والخبر أو جملة الشرط وجوابه تعين الإعمال ؛ لوقوع "إذن" في صدر الكلام.

وهذا المذهب هو ما ذهب إليه المبرد<sup>(١)</sup> والزرجاج<sup>(٢)</sup> والنحاس<sup>(٣)</sup> فيما ظهر لي من كلامهم.

وبعد ، قد ترجح عندي في قراءتي الجمهور وأبيّ **t** قول لم يذكره العربون في الآية ، وهو أن يكون قوله : "وإذن لا يلبثون" معطوفاً على جملة : "وإن كادوا ليستفزونك" في القراءتين على مذهب من يميز ذلك بعد "إذن" المسبوقة بعاطف ، والمعطوف جملة لا محل لها

(١) أجاز المبرد في نحو : "إن تأتي آتك وإذن أكرمك" أن يكون "أكرمك" مجزوماً بالعطف على "آتك" ، وأن يكون منصوباً بـ"إذن" عطفاً على جملة : "إن تأتي آتك" ، وأن يكون مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : "وأنا إذن أكرمك" . وكذا قدر في قوله تعالى : « فإذن لا يؤتون الناس نقيراً » ؛ أي : "فهم إذن كذلك" .  
ولو كان المبرد يرى جواز الإعمال والإهمال إذا وقعت "إذن" في صدر الجملة المعطوفة لما احتاج إلى تقدير مبتدأ في الرفع ؛ لتقع "إذن" حشواً بين المبتدأ والخبر .

ينظر : المقتضب ١١/٢-١٢ .

(٢) معاني القرآن وإعراجه ٦٢/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٤٦٣/١ .

من الإعراب ، وهو مذهب حكاة أبو حيان<sup>(١)</sup> والمرادي<sup>(٢)</sup> وابن هشام<sup>(٣)</sup> .

وربما كان هذا المذهب هو مذهب من أطلق القول في المسألة ولم يفصل ؛ لأنهم لم يذكروا أنّ الإعمال يكون على وجه مخالف للإهمال.

---

(١) ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤ ، والتذيل والتكميل ٩٦/٥ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٣٩/٣ .

(٣) معني اللبيب ٣٢ .

## ٩٢- نصب المضارع ورفع بعد (حتى)

قال تعالى : ﴿ وَرَلزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ " قَرَأَهَا الْقُرْآنُ بِالنَّصْبِ إِلَّا مُجَاهِدًا  
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، فَإِنَّمَا رَفَعَاهَا <sup>(٢)</sup> ، وَلَهَا وَجْهَانِ فِي الْعَرَبِيَّةِ : نَصْبٌ ، وَرَفْعٌ . فَأَمَّا النَّصْبُ  
 فَلَأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي قَبْلَهَا مِمَّا يَتَطَاوَلُ كَالْتِرْدَادِ ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى نَصَبٌ بَعْدَهُ  
 بِـ "حَتَّى" وَهُوَ فِي الْمَعْنَى مَاضٍ ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَ "حَتَّى" لَا يَتَطَاوَلُ وَهُوَ مَاضٍ رَفَعُ  
 الْفِعْلُ بَعْدَ "حَتَّى" إِذَا كَانَ مَاضِيًّا . <sup>(١)</sup>﴾

قال الفراء : « وقوله : "وزلزلوا حتى يقول الرسول" قرأها القراء بالنصب إلا مجاهدًا  
 وبعض أهل المدينة ، فإنهما رفعاهما <sup>(٢)</sup> ، ولها وجهان في العربية : نصب ، ورفع . فأما النصب  
 فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد ، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده  
 بـ "حتى" وهو في المعنى ماضٍ ، فإذا كان الفعل الذي قبل "حتى" لا يتطاول وهو ماضٍ رفع  
 الفعل بعد "حتى" إذا كان ماضيًّا .

فأمَّا الفعل الذي يتطاول وهو ماضٍ فقولك : "جعل فلان يدم النظر حتى يعرفك" ؛  
 ألا ترى أن إدامة النظر تطول ، فإذا طال ما قبل "حتى" ذهب بما بعدها إلى النصب إن كان  
 ماضيًّا بتطاوله ، قال : وأنشدني بعض العرب — وهو المفضل <sup>(٣)</sup> — :

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ غُزَاهُمْ      وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

(١) البقرة : الآية ٢١٤ .

(٢) قرأ برفع "يقول" نافع ، وقرأ باقي السبعة بالنصب . وذكر الفراء أن الكسائي كان قرأ بالرفع دهرًا ، ثم رجع إلى  
النصب .

السبعة ١٨١-١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والإقناع ٦٠٨/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٤٣٦/١-٤٣٧ .

(٣) من الطويل ، لامرئ القيس ، في : ديوانه ٩٣ ، والكتاب ٢٧/٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٢١/١ ، وشرح  
شواهد الإيضاح ٢٢٨ ، ٢٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٥ ، ومغني اللبيب ١٧٢ . والبيت غير منسوب في :  
المقتضب ٣٩/٢ ، والإبدال لأبي الطيب ٢٩٣/٢ ، وأسرار العربية ٢٦٧ .

المطو : مد السير . قوله : "وحتى الجياد ما يقدن بأرسان" ؛ أي : لا تحتاج من الإعياء والتعب إلى أرسان تقاد بها .

فنصب "تكل" والفعل الذي آذاه قبل "حتى" ماضٍ ؛ لأنَّ المطو بالإبل يتناول حتى تكل عنه ، ويدلك على أنه ماضٍ أنك تقول : "مطوت بهم حتى كَلَّتْ غزاتهم" ... وإنما رفع مجاهد ؛ لأنَّ "فعل" يحسُن في مثله من الكلام كقولك : "زلزلوا حتى قال الرسول" . وقد كان الكسائي قرأ بالرفع دهرًا ، ثم رجع إلى النصب ، وهي في قراءة عبد الله<sup>(١)</sup> : "وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول" ، وهو دليل على معنى النصب<sup>(٢)</sup> .

ذكر الفراء في قوله تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول » قراءتي النصب والرفع في "يقول" ، وله في كل قراءة توجيه خالف فيه جمهور النحويين ، وإليك تفصيل ذلك مبتدئًا بقراءة النصب :

#### توجيه الفراء :

لكي يتضح توجيه الفراء أُجمل ما ذكره في الفعل المضارع بعد "حتى" ، فأقول : للفعل المضارع بعد "حتى" عنده أحوال ثلاثة :

أولها : أن يكون ماضيًا في المعنى ، وما قبل "حتى" فعل ماضٍ غير متناول ، وحينئذٍ يرفع نحو : "جئت حتى أكون قريبًا منك"<sup>(٣)</sup> .

الثاني : أن يكون ماضيًا في المعنى ، وما قبل "حتى" فعل ماضٍ متناول ، وحينئذٍ يجوز نصبه ورفع ، نحو : "جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك" ، والنصب في هذه الحالة أرجح إلا إن دخلت "لا" بين "حتى" والفعل ، فيعتدل النصب والرفع نحو : "إنَّ الرجل ليصادقك حتى لا يكتمك سرًّا . ويشترط في "لا" أن يصلح في موضعها "ليس"<sup>(٤)</sup> .

(١) قراءة ابن مسعود — رضي الله عنه — على ما ذكر الفراء في : الجامع ٣/٣٥ ، والبحر ٢/١٤٠ .

وفي شواذ القراءات ٨٩ : « وعن ابن مسعود : "والضراء ثم زلزلوا ويقول الرسول" . »

(٢) معاني القرآن ١/١٣٢-١٣٣ .

(٣) معاني القرآن ١/١٣٤ .

(٤) معاني القرآن ١/١٣٤-١٣٥ .

ويظهر لي أن الفراء يريد بالفعل غير المتطاول الفعل الذي لا يمتد ؛ فنحو : "جئت حتى أكون معك قريباً" ليس للفعل الذي قبل "حتى" امتداد .

وأما الفعل الذي يتطاول فيريد به الفعل الذي يمتد ؛ ففي مثل : "جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك" إدامة النظر تطول وتمتد حتى تحصل المعرفة.

**الثالث :** أن يكون الفعل مستقبلاً ، وحينئذ ينصب دون النظر إلى الفعل الذي قبل "حتى" (١) ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ أَيُّكُمْ صَدَقَ بِمَا نَادَىٰ بِهِمْ فِي أَيُّهَا الْبَنَاتِ حَتَّىٰ كَفَرَْنَ ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول » من النوع الثاني الذي يجوز فيه نصب ما بعد "حتى" ورفعها ؛ لمضي الفعل الذي بعدها في المعنى ، وتطاول الفعل قبلها . ولم يبين الفراء التطاول في "زلزلوا" كيف يكون ؟ وأوضح الطبري ذلك بأن المراد بالزلزلة في الآية الخوف من العدو لا زلزلة الأرض ؛ لذا كانت متطاوله (٣) .

وقد استشهد الفراء لجواز نصب "يفعل" الماضي في المعنى بعد "حتى" إذا كان ما قبلها مما يتطاول كما في الآية بقول الشاعر :

مَطَّوْتٌ بِهِمْ حَتَّىٰ تَكُلُّ غُرَاهِمُ      وَحَتَّىٰ الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنُ بِأَرْسَانِ  
فالمطو بالإبل يتطاول ويمتد حتى تكل عنه.

وقال الفراء في تقوية قراءة النصب : « وهي في قراءة عبد الله : "وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول" ، وهو دليل على معنى النصب» .

(١) معاني القرآن ١/١٣٦ .

(٢) طه : آية ٩١ .

(٣) جامع البيان ٢/٣٤٢ .

ويبدو لي أنّ الفراء يريد أنّ قراءة عبد الله بن مسعود **t** جاء فيها "زلزلوا" معطوفاً على آخر مثله بـ"ثم" ، والعطف بما يفيد أموراً ، منها المهلة بين المتعاطفين ، وهذا يدل على امتداد الفعل وتطاوله ، وتطاول الفعل قبل "حتى" يجعل المضارع بعد "حتى" وهو ماضٍ في المعنى أحسن من الماضي ، ومن ثمّ يترجح النصب ويحسن.

هذا ما ذكره في توجيه قراءة النصب ، لكنّه في حديثه بعدُ عن معاني "حتى" في المضارع ، ومعانيها في الأسماء ذكر أنّ الوجه الثاني من باب "حتى" في المضارع أن يكون ما قبل "حتى" وما بعدها ماضيين ، وهما مما يتطاول ، يقول : « وأنشد قول الآخر (١) :

وننكر يوم الروع ألوان خيلنا من الطعن حتى نحسب الجون أشقرا

فنصب ههنا ؛ لأنّ الإنكار يتطاول ، وهو الوجه الثاني من باب "حتى" ، وذلك أن يكون ما قبل "حتى" وما بعدها ماضيين ، وهما مما يتطاول ، فيكون "يفعل" فيه وهو ماضٍ في المعنى أحسن من "فعل" ، فنصب وهو ماضٍ لحسن "يفعل" فيه ، قال الكسائي : سمعت العرب تقول : "إنّ البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه" ، وهو أمر قد مضى ، و"يجعل" فيه أحسن من "جعل" ، وإنما حسنت ؛ لأنّها صفة تكون في الواحد على معنى الجميع ، معناه : إنّ هذا ليكون كثيراً في الإبل ، ومثله : "إنّ الرجل ليتعظّم حتى يمرّ فلا يسلم على الناس" ، فتنصب "يمرّ" لحسن "يفعل" فيه ، وهو ماضٍ ، وأنشدني أبو ثروان (٢) :

أحبّ لحبها السودان حتى أحبّ لحبها سود الكلاب

(١) من الطويل ، للناطقة الجعدي ، في : شعره ٥٠ ، وجمهرة أشعار العرب ٧٨٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرا في ٢٤١/١ ، والأزهية ٢١٥ ، وغرر الفوائد ٢٦٨/١ .

ويروى : "وتنكر" و"تحسب" في : شعره ، والأزهية ، وشرح أبيات سيبويه ، ويروى : "وننكر" و"تحسب" في : جمهرة أشعار العرب وغرر الفوائد .

(٢) من الوافر ، عزي إلى كثير في : الجامع ٤٧٠/١٠ ، وليس في مجموع شعره . وهو غير منسوب في : عيون الأخبار ٣٣٢/٤ ، والجمال ١٨٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٥٩ ، والمفصل ٤٧/٩ ، والجامع ٢٠٤/٢ .

ولو رفع لمضيه في المعنى لكان صواباً ، وقد أنشدني بعض بني أسد رفعاً<sup>(١)</sup> .

وهذا النص يقتضي مناقشة أمور عدة :

١- أن الفراء عندما تحدث عن قوله تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول » وقول

الشاعر :

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلُّ غَزَاهُمْ      وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

ذكر أن التطاول في الفعل الذي قبل "حتى" ، وكذا الأمر في قول الشاعر :

وَنَنكَرُ يَوْمَ الرُّوعِ أَلْوَانَ خَيْلِنَا      مِنْ الطَّعْنِ حَتَّى نَحْسِبَ الْجُونَ أَشْقَرَا

لكنه عقب هذا البيت ذكر أن التطاول يكون في الفعل الذي قبل "حتى" والفعل الذي

بعدها ، وشواهد التي أوردها بعد ذلك يتناول فيها الفعل الذي قبل "حتى" والذي بعدها .

وذكره التطاول في الفعلين في حديثه عن أحوال "حتى" مع الفعل المضارع مع إهماله

لذلك في قوله تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول » وشواهد أخرى يدفع إلى التساؤل عن

مذهب الفراء ، أي شرط التطاول في الفعلين ، أم أنه يشترط ذلك في الفعل الذي قبل "حتى" ،

والفعل الذي بعدها لا يشترط فيه ذلك فقد يكون متطاولاً ، وقد يكون غير متطاول؟ وقد

بحثت في أقوال المفسرين في قوله تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول » لعلني أجد ما يشير إلى

التطاول في القول بأن يكونوا قالوا : متى نصر الله ؟ في مواضع متفرقة كلما اشتد بهم الخوف

فلم أ حظ بشيء .

٢- فسّر ابن عصفور التطاول عند الفراء في حديثه عن مذهب الفراء ، فقال :

«وخالف الفراء فيما لا يتطاول من الأفعال ، فمنع فيه النصب ، والذي لا يتطاول هو الذي

لا يمتد نحو : "قمت حتى أخذ بحلقه" ، لا يجوز هنا عنده النصب ؛ لأنّ هذا الفعل لا يمتد

فليس له غاية ينتهي إليها ، وإّما أردت : "قمت فأخذت" ، ولم يتماد القيام حتى لزم أن

(١) معاني القرآن ١/١٣٤-١٣٥ .

يكون : قمت إلى هذه الغاية «<sup>(١)</sup>.

وتفسير التطاول بأنه امتداد الفعل إلى الغاية التي ينتهي إليها يستقيم في تفسير تطاول الفعل الذي قبل "حتى" ، ففي قولهم : "إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه" يمكن أن يقال : إن الهرم امتد إلى الغاية ، وهي أن البعير إذا شرب الماء مجّه.

لكنّ هذا التفسير لا يستقيم في الفعل الذي بعد "حتى" ؛ إذ لا غاية ينتهي إليها ؛ لذا أرى أن يفسر التطاول عند الفراء بالامتداد دون اشتراط أن يكون له غاية ينتهي إليها ؛ ليستقيم تفسير التطاول في الفعل الذي بعد "حتى" ، وهذا ما يفهم من قول الفراء : « قال الكسائي : سمعت العرب تقول : "إنّ البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه" ، وهو أمر قد مضى ، و"يجعل" فيه أحسن من "جعل" ، وإنما حسنت لأنها صفة تكون في الواحد على معنى الجميع ، معناه : إنّ هذا ليكون كثيراً في الإبل»<sup>(٢)</sup>. فالتطاول الذي ألمح إليه الفراء في "يجعل" ليس المراد به الامتداد إلى غاية ، وإنما امتداده من حيث كونه ليس خاصاً بواحد بعينه ، وإنما يكون في كثير من الإبل.

٣- في قول العرب : "إنّ البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه" ونحوه مما كان فيه الفعل الذي قبل "حتى" والفعل الذي بعدها ماضيين في المعنى ، وكانا متطاولين علل الفراء نصب ما بعد "حتى" بأنّ وقوع "يفعل" بعد "حتى" أحسن من "فعل" ، وهذا يوافق حق "حتى" في نصبها المستقبل.

والذي يلوح لي من كلام الفراء عن التطاول أنه يقرب الفعل الماضي من المستقبل ، ويجعله بمترلته ، فيحسن النصب فيه كما يحسن النصب في المستقبل.

ويقوي ذلك ما حكاه النحاس عن أبي عبيد عن الكسائي ، يقول : « وقرأ أهل

(١) شرح جمل الزجاجي ١٦٧/٢.

(٢) معاني القرآن ١٣٤/١-١٣٥.

الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو عمرو : "حتى يقول الرسول" بالنصب ، وهو اختيار أبي عبيد، وله في ذلك حجتان : إحداهما عن أبي عمرو ، قال : "زلزلوا" فعل ماض ، و"يقول" فعل مستقبل ، فلما اختلفا كان الوجه النصب . والحجة الأخرى حكاها عن الكسائي ، قال : إذا تطاول الفعل الماضي صار بمتزلة المستقبل<sup>(١)</sup>.

فما ذهب إليه الفراء في الآية هو ما ذهب إليه الكسائي ، لكن الكسائي صرح بأن التطاول في الفعل الماضي يجعله بمتزلة المستقبل.

و لم يرتض النحاس ما ذهب إليه الكسائي ؛ لأن ما ذكره ليس بعلة للنصب ، يقول : « وحجة الكسائي بأن الفعل إذا تطاول صار بمتزلة المستقبل كلا حجة ؛ لأنه لم يذكر العلة في النصب ، ولو كان الأول مستقبلاً لكان السؤال بحاله<sup>(٢)</sup> .

وما ذكره النحاس فيه نظر ؛ لأن الفعل الذي قبل "حتى" إذا تطاول وصار بمتزلة المستقبل كما في قوله تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول » صار ما بعدها بمتزلة المستقبل كذلك ؛ لأن القول لا يكون إلا بعد الزلزلة ، وكذا الأمر في قول الشاعر :

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ غَزَاهُمْ      وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فإن مطو الإبل إذا كان بمتزلة المستقبل فما يكون بعده وهو كل المطي مستقبل ؛ إذ لا يمكن أن يكون قبل المطو ، على أنه قد سبق أن الفراء أثبت التطاول في الفعل الذي بعد "حتى".

وقد تابع الطبري<sup>(٣)</sup> والأزهري<sup>(٤)</sup> الفراء فيما ذهب إليه في القراءة.

(١) إعراب القرآن ١/٣٠٤.

(٢) إعراب القرآن ١/٣٠٤-٣٠٥.

(٣) جامع البيان ٢/٣٤٢.

(٤) علل القراءات ١/٧٨.

التوجيه الثاني :

أنّ "زلزلوا" فعل ماضٍ، و"يقول" فعل مستقبل، فلما اختلفا كان الوجه النصب في "يقول".  
وهذا التوجيه نُسب إلى أبي عمرو بن العلاء (١).

وغلّط النحاس هذا التوجيه ؛ فما ذكره أبو عمرو من اختلاف الفعلين ليس فيه علة  
الرفع ولا النصب؛ لأنّ "حتى" ليست من حروف العطف في الأفعال، ولا هي من عوامل الأفعال (٢).

التوجيه الثالث :

أنّ "تقول" منصوب بـ"أنّ" مضمرة وجوباً ، و"حتى" بمعنى "إلى" ، والتقدير :  
"وزلزلوا إلى أن يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله".

وعلى هذا التوجيه يكون القول غاية لما تقدم من المس والزلزلة.

وهذا التوجيه اقتصر عليه الأخفش (٣) والمبرد (٤) وابن السراج (٥) والزجاجي (٦)  
والفارسي (٧) والصيمري (٨) ومكي (٩) والزمخشري (١٠) وأكثر المعريين (١١).

(١) إعراب القرآن ٣٠٤/١، وفتح الوصيد ٧٠٥/٣.

(٢) إعراب القرآن ٣٠٤/١.

(٣) معاني القرآن ١٢٧/١.

(٤) المقتضب ٤٢/٢.

(٥) الأصول ١٥٣/٢.

(٦) الجمل ١٨٢.

(٧) الحجة ٣٠٦/٢.

(٨) التبصرة والتذكرة ٤١٩/١.

(٩) الكشف ٢٩٠/١.

(١٠) الكشف ٣٥٦/١.

(١١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح الهداية ١٩٧/١، والوسيط ٣١٧/١، والحرر ١٥٦/٢، وكشف  
المشكلات ١٥٥/١، والموضح ٣٢٤/١، والبيان ١٥٠/١، والتفسير الكبير ٢٠/٦، والفريد ٤٥٠/١، والستخمير  
٢٣٠/٣، والتوظئة ١٤١، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٣/٣.

وجوّزه السخاوي<sup>(١)</sup> وابن يعيش<sup>(٢)</sup>.

والمنصوب بعد "حتى" هنا منصوب بـ"أن" ، فلا بد أن يكون مستقبلاً ؛ لأنّ "أن" تخلص للاستقبال ، و"يقول" في الآية كذلك ، فإنّه مستقبل بالنظر إلى ما قبله ، وهو "زلزلوا" وإن كان مع ما سبقه قد وقع ومضى .

قال ابن مالك : « المنصوب بعد "حتى" مستقبل أو ماض في حكمه ، وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها أو متسبباً عنه »<sup>(٣)</sup>.

وقال السمين : « واعلم أنّ "حتى" إذا وقع بعدها فعل فإمّا أن يكون حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً ، فإن كان حالاً رُفِع نحو : "مرض حتى لا يرجونه" ؛ أي : في الحال ، وإن كان مستقبلاً نصب ، تقول : "سرت حتى أدخل البلد" ، وأنت لم تدخل بعد ، وإن كان ماضياً فتحكيه ، ثم حكايته له إمّا أن تكون بحسب كونه مستقبلاً فتنبه على حكاية هذه الحال ، وإمّا أن يكون بحسب كونه حالاً فترفعه على حكاية هذه الحال ، فيصدق أن تقول في قراءة الجماعة : حكاية حال ، وفي قراءة نافع أيضاً : حكاية حال . وإنما نبهت على ذلك ؛ لأنّ عبارة بعضهم تخص حكاية الحال بقراءة الجمهور ، وعبارة آخريّن تخصها بقراءة نافع »<sup>(٤)</sup>.

#### التوجيه الرابع :

أن "تقول" منصوب بـ"أن" مضمرة وجوباً ، و"حتى" بمعنى "كي" ، فتفيد العلة ، والتقدير : "وزلزلوا كي يقول الرسول" .

(١) فتح الوصيد ٣/٧٠٤ .

(٢) شرح المفصل ٧/٣١-٣٢ .

(٣) التسهيل ٢٣٤ .

(٤) الدر ٢/٣٨٢-٣٨٣ .

وهذا التوجيه جوّزه السخاوي<sup>(١)</sup> وابن يعيش<sup>(٢)</sup> ، وضعّفه أبو حيان<sup>(٣)</sup> والسمين<sup>(٤)</sup> ؛ لأنّ قول الرسول ﷺ والمؤمنين ليس علة للمس والزلزال.

هذا ما قيل في قراءة النصب ، وأمّا قراءة الرفع فذكر الفراء لها توجيهًا ، وذكر آخرون توجيهات أخرى :

### توجيه الفراء :

مضى في توجيهه قراءة النصب أنّ الفعل الذي قبل "حتى" وهو "زلزلوا" مما يتناول ، والفعل الذي بعد "حتى" ماض في المعنى ، وما كان الأمر فيه كذلك جاز فيه النصب والرفع ، أمّا علة النصب فسبق بياها ، وأمّا علة الرفع فيقول فيها : « وإثما رفع مجاهد ؛ لأنّ "فَعَلَ" يحسن في مثله من الكلام كقولك : زلزلوا حتى قال الرسول »<sup>(٥)</sup>.

ويريد الفراء — والله أعلم — أنّ الفعل رفع لمضيه في المعنى ، وقد صرح بذلك في موضع آخر ، يقول : « وأنشدني أبو ثروان :

أحبّ لحبها السودان حتى أحبّ لحبها سود الكلاب

ولو رفع لمضيه في المعنى لكان صوابًا ، وقد أنشدني بعض بني أسد رفعًا<sup>(٦)</sup>.

وتابع الفراء فيما ذهب إليه الطبري<sup>(٧)</sup> والأزهري<sup>(٨)</sup> ، ونسبه الخوارزمي إلى الكوفيين<sup>(٩)</sup>.

(١) فتح الوصيد ٣/٧٠٤.

(٢) شرح المفصل ٧/٣٢.

(٣) البحر ٢/١٤٠.

(٤) الدر ٢/٣٨٢.

(٥) معاني القرآن ١/١٣٣.

(٦) معاني القرآن ١/١٣٥.

(٧) جامع البيان ٢/٣٤٢.

(٨) علل القراءات ١/٧٨.

(٩) التخمير ٣/٢٢٨.

أمّا جمهور المعريين فـ "يقول" عندهم في معنى الحال ، ومجيئه للحال يجوز من وجهين :

### الوجه الأول :

أن تكون الزلزلة متصلة بالقول ، وقد مضيا جميعاً كما يقال : "سرت حتى أدخلها" ، فالدخول متصل بالسير دون فصل بينهما ، والتقدير في الآية : "وزلزلوا فيما مضى حتى أن الرسول يقول والذين آمنوا : متى نصر الله؟".

ومجيء الفعل الذي بعد "حتى" للحال مع أنه قد مضى على الحكاية ، كما حكيت الحال في قوله تعالى: ﴿لَمَّا جَاءَ الْحَمِيمُ أَذْهَبَ عَنْهُ الْمَغِيظُ وَالْحَمِيمُ﴾ (١) ، فلو لم يحمل الكلام على حكاية الحال لم يصح ؛ لأنّ "هذا" إشارة إلى الحاضر ، وليس الآن الرجلان حاضرين (٢) .

وهذا الوجه اقتصر عليه الزجاج (٣) والزجاجي (٤) ومكي (٥) وغيرهم (٦) ، وجوّزه الأخفش (٧) والفارسي (٨) والمنتجب (٩) وابن يعيش (١٠) وأبو شامة (١١) .

(١) القصص : من الآية ١٥ .

(٢) الحجة ٣٠٧/٢ ، وكشف المشكلات ١٥٦/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١ .

(٤) الجمل ١٨٢ .

(٥) الكشف ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح الهداية ١٩٦-١٩٧ ، والوسيط ٣١٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٩/٢ ، والموضح ٣٢٤/١ ، والبيان ١٥٠/١ ، والتبيان ١٧٢/١ ، وفتح الوصيد ٧٠٣/٣ ، والبحر ١٤٠/٢ .

(٧) معاني القرآن ١٢٧/١ - ١٢٨ .

(٨) الحجة ٣٠٧/٢ .

(٩) الفريد ٤٥٠/١ .

(١٠) شرح المفصل ٣٢/٧ .

(١١) إبراز المعاني ٣٥٩ .

## الوجه الثاني :

أن تكون الزلزلة قد مضت ، وما تسبب عنها — وهو القول — لم يمض ، والتقدير :  
"وزلزلوا فيما مضى حتى أن الرسول يقول الآن : متى نصر الله؟"<sup>(١)</sup>.

والحال هنا محكية كما كانت محكية في الوجه السابق ، والفرق بين الوجهين أن  
الزلزلة في الوجه الأول متصلة بالقول . أمّا في الوجه الثاني فهي غير متصلة<sup>(٢)</sup>.

وهذا الوجه اقتصر عليه ابن برهان<sup>(٣)</sup> ، وجوّزه الفارسي<sup>(٤)</sup> والباقولي<sup>(٥)</sup> والمنتجب<sup>(٦)</sup>.

ويشكل على هذا الوجه أن الفارسي جعل الرفع في هذا الوجه مثله في قولهم : "مرض  
زيد حتى لا يرجونه"<sup>(٧)</sup>.

والمشهور في المثال أنه للحال الحاضر لا المحكي ، يقول مكّي : « والرفع بعد "حتى"  
على وجهين : أحدهما أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي قبل "حتى" قد مضى ، والفعل  
المسبب لم يمض ولم ينقطع نحو قولك : "مرض حتى لا يرجونه" ؛ أي : مرض فيما مضى حتى  
هو الآن لا يرجى فيجى ، الحال التي هم عليها الآن فيرفع ، ولا تحمل الآية على هذا المعنى ؛  
لأنّها لحال قد مضى فحكي »<sup>(٨)</sup>.

(١) الحجّة ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(٢) الحجّة ٣٠٧/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/١٨٢ . وينظر التعليقة ٢/١٣٦.

(٣) شرح اللمع ١/١٨١.

(٤) الحجّة ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(٥) كشف المشكلات ١/١٥٥-١٥٦.

(٦) الفريد ١/٤٥٠.

(٧) الحجّة ٣٠٦/٢.

(٨) الكشف ١/٢٨٩-٢٩٠.

فمكي جعل قولهم : "مرض حتى لا يرجونه" للحال الحاضر ، ومن ثم منع حمل القراءة على هذا الوجه ؛ لأنها لحال محكية ، والفارسي لا ينازع في أنها حال محكية ، وإنما مراده أن الزلزلة غير متصلة بالقول، ولذا قال في تعليقه على كلام سيويه عن وجهي الرفع بعد "حتى": « الفعل المرتفع بعد "حتى" في وجهي الرفع جميعاً للحال لا يختلفان في ذلك ، وإنما الخلاف بين الوجهين أن أحد الفعلين في أحد الوجهين متصل بالثاني ، وفي الآخر غير متصل »<sup>(١)</sup>.

وجوز السخاوي أن يكون الفعل بعد "حتى" للحال الحاضر شرط أن يكون المراد بالرسول نبينا محمد ﷺ<sup>(٢)</sup>.

بقي أن أشير إلى أن المبرد<sup>(٣)</sup> وابن السراج<sup>(٤)</sup> ذكرا أن رفع الفعل في القراءة على أنه حال ، ولست أدري أي وجهي الرفع يريدان.

والذي يترجح عندي أن "يقول" في قراءة النصب منصوب بـ"أن" مضمرة وجوباً ، و"حتى" بمعنى "إلى" ؛ لسلامة هذا التوجيه معنى وصناعة بخلاف ما سواه من التوجيهات ، فتوجيه الفراء الذي يقرن فيه نصب المضارع بعد "حتى" إذا كان ماضياً بتطاول الفعل قبل "حتى" مذهب يكتنفه الاضطراب والضعف ، فقد سبق أن الفراء اشترط في موضع أن يكون التطاول في الفعل الذي قبل "حتى" ، واشترط في موضع آخر أن يكون التطاول في الفعل الذي قبل "حتى" والذي بعدها.

وما ذهب إليه الفراء من وجوب رفع المضارع بعد "حتى" إذا كان ماضياً في المعنى ، والفعل قبلها غير متطاول لا يسلم له به ، فالبصريون أجازوا النصب في نحو : جئت حتى

(١) التعليقة ١٣٩/٢.

(٢) فتح الوصيد ٧٠٤/٣.

(٣) المتقضب ٤٢/٢.

(٤) الأصول ١٥٣/٢.

أكون قريباً ، على معنى : كي أكون ، والفعل قبل "حتى" غير متطاول<sup>(١)</sup>.

أمّا التوجيهات الأخرى فمضى بيان ما فيها من الضعف.

أمّا قراءة رفع "يقول" فعلى أنّ القول مع الزلزلة قد مضى والفعل للحال على الحكاية، وهو الذي عليه جمهور المعربين.

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٧/٢.

### ٩٣- نصب الفعل المضارع على الصرف

قال تعالى ﴿لَا يَسْعَىٰ شَيْءٌ وَيَضِيقُ عَنْكَ﴾ (١) .

قال الفراء : « خفض الحسن : "ويعلم الصابرين" يريد الجزم ، والقراء بعد تنصبه (٢) ، وهو الذي يسميه النحويون الصرف ، كقولك : "لم آتِه وأكرمَه إلا استخف بي" .  
والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو "ثم" (٣) أو الفاء أو "أو" وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتعا أن يُكرَّر في العطف فذلك الصرف ، ويجوز فيه الإلتباع ؛ لأنه نسق في اللفظ ، وينصب ؛ إذ كان ممتعا أن يحدث فيهما ما أحدث في أوله ، ألا ترى أنك تقول : "لست لأبي إن لم أقتلك أو [تسبقني] (٤) في الأرض" ، وكذلك يقولون : "لا يسعي شيء ويضيق عنك" ، ولا تكرر "لا" في "يضيق" ، فهذا تفسير الصرف (٥) .

(١) آل عمران : آية ١٤٢ . ومثل هذه الآية في التوجيه عند الفراء : قوله تعالى ﴿لَا يَسْعَىٰ شَيْءٌ وَيَضِيقُ عَنْكَ﴾ (١) .  
[البقرة : من الآية ٢٤٥] ﴿لَا يَسْعَىٰ شَيْءٌ وَيَضِيقُ عَنْكَ﴾ وقوله تعالى ﴿لَا يَسْعَىٰ شَيْءٌ وَيَضِيقُ عَنْكَ﴾ [الفتح : من الآية ١٦] في قراءة : "أو يسلموا" ، وقوله تعالى ﴿لَا يَسْعَىٰ شَيْءٌ وَيَضِيقُ عَنْكَ﴾ [الحديد : آية ١١] في قراءة نصب "فيضاعفه" . وهي في معاني القرآن على الترتيب : ١٥٧/١ ، ٧١/٢ ، ١٣٢/٣ .

(٢) قرأ الحسن وابن أبي عبلة وعمرو بن عبيد بالجزم ، وقرأ الجمهور بالنصب .

شواد ابن خالويه ٢٩ ، والكامل في القراءات الخمسين ١٧٥ ب ، وشواد القراءات ١٢٠ ، والبحر ٦٦/٣ .

(٣) الفراء يجري "ثم" مجرى الفاء والواو و"أو" في نصب المضارع بعدها إذا تحقق شرط النصب ، وتابعه فيما ذهب إليه ابن مالك . شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٠ ، ومعني اللبيب ١٦١ .

(٤) في المطبوع : "أو إن لم تسبقني" ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ، يدل على ذلك قوله : « وأنت قائل في الكلام : "لست لأبي إن لم أقتلك أو تسبقني في الأرض" ، فتنصب "تسبقني" وتجزمها » . معاني القرآن ٧١/٢ ، وينظر : ٣٤/١ .

(٥) معاني القرآن ١/٢٣٥-٢٣٦ .

لقراءة الجمهور : « ويعلم الصابرين » بفتح الميم توجيهاً ؛ أحدهما قال به الفراء ،  
وإليك التفصيل :

توجيه الفراء :

أن "يعلم" منصوب على الصرف ، وقد فسّر الفراء الصرف هنا بأنه عطف فعل على  
آخر بالواو أو الفاء أو "ثم" أو "أو" ، وفي الفعل الأول نفي أو استفهام يمتنع أن يكون في  
الثاني ، فيعدل به عن العطف إلى النصب ، وذلك نحو : "لا يسعني شيء ويضيق عنك" ، كما  
امتنع أن يقال : "ولا يضيق عنك" انتصب الفعل على الصرف.

وفسر الفراء الصرف في موضع آخر تفسيراً أعم من هذا التفسير ؛ إذ لم يقصره على  
الأفعال إذا سبقها نفي أو استفهام ، بل ذكر أن الصرف هو أن يؤتى بالواو عاطفة على  
كلام في أوله حادثة لا يستقيم إعادتها على المعطوف عليه ، ومثل لذلك في الأفعال بقول  
الشاعر<sup>(١)</sup> :

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله      عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ  
فنصب "تأتي" ؛ لأنه لا يجوز إعادة "لا" معه.

ومثل للصرف في الأسماء بقولهم : "لو تركت والأسد لأكلك" فنصب "الأسد"  
بالصرف ؛ لأنه لا يحسن أن يقال : "لو تركت وترك الأسد لأكلك"<sup>(٢)</sup> ، ولم يحسن ؛ لأنَّ  
"الأسد" لا يقدر عليه فيمسك<sup>(٣)</sup>.

(١) من الكامل ، جاء في قصائد عدة ، فهو لأبي الأسود الدؤلي في : ديوانه ٤٠٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٦ .  
ونسب إلى الأخطل في : الكتاب ٤١/٣-٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٧ . ونسب إلى المتوكل الليثي في :  
الأغاني ١٥٦/١٢ ، والحماسة للبحراني ١٤٢ . ونسب إلى الأعشى ميمون بن قيس في : شرح أبيات سيبويه ٢٩٥ .  
وينظر نسبة البيت إلى من سبق في : الخزانة ٥٦٥/٨-٥٦٧ .

(٢) معاني القرآن ٣٣/١-٣٤ .

(٣) شرح السيرافي ٢١١/٣ ، والحلل ٢٥٥ .

وقد تبع الفراء فيما ذهب إليه الطبري<sup>(١)</sup> وابن الأنباري<sup>(٢)</sup> والطوسي<sup>(٣)</sup> والواحدي<sup>(٤)</sup> وتاج القراء الكرمانى<sup>(٥)</sup>.

وأكثر النحويين على ما ذهب إليه الفراء من أن الفعل منصوب ، لكنهم يخالفونه في الناصب ، فسيبويه<sup>(٦)</sup> والأخفش<sup>(٧)</sup> والمبرد<sup>(٨)</sup> وابن السراج<sup>(٩)</sup> والفارسي<sup>(١٠)</sup> وكثير من النحويين<sup>(١١)</sup> ذهبوا إلى أن الفعل منصوب بـ "أن" مضمرة وجوباً ؛ لوقوعه بعد واو المعية المسبوقة بنفي .

وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بالواو<sup>(١٢)</sup>.

### التوجيه الثاني :

أن "يعلم" مجزوم بالعطف على الفعل المجزوم قبله ، وحرك لالتقاء الساكنين بالفتحة لخفتها ، ولإلتباع لحركة اللام .

(١) جامع البيان ١٠٨/٤ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١٣٩/١ .

(٣) التبيان في تفسير القرآن ٤/٣ .

(٤) الوسيط ٤٩٨/١ .

(٥) غرائب التفسير ٢٧٠/١ .

(٦) الكتاب ٤٤/٣ ، وينظر : ٢٨/٣ ، ٤١ ، ٤٦ .

(٧) معاني القرآن ٧٠/١ ، وينظر : ٦٥/١ .

(٨) المقتضب ٢٦/٢ ، وينظر : ٦/٢ ، ٧ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٢٧ .

(٩) الأصول ١٥٥/٢ .

(١٠) الإيضاح ٣١٤ .

(١١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : التبصرة والتذكرة ٤٠٠/١ ، والحرر ٢٤٤/٣ ، والبيان ٢٢٣/١ ، والفريد ٦٣٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٩/٣ ، وأنوار الترتيل ١٨١/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٥٢/١ ، وأوضح المسالك ١٧٨/٤ - ١٨٠ ، والفصول المفيدة ٢٢٣ ، والمساعد ٩٢/٣ ، وشفاء العليل ٩٣١/٣ .

(١٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٧٢/١ .

وهذا التوجيه جوّزه العكبري<sup>(١)</sup> والسمين<sup>(٢)</sup> وغيرهما<sup>(٣)</sup> ، وضعّفه الأنباري<sup>(٤)</sup>.

ويظهر لي أنّ أقوى التوجيهين توجيه الفراء وأكثر النحويين بقطع الفعل عن العطف ونصبه ؛ لأنّ الآية نزلت في خطاب المنهزمين يوم أحد ، والمعنى — والله أعلم — : أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة ، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع الجهاد الصبر على ما يصيبكم فيه ، فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم<sup>(٥)</sup> .

وإذا جعل الفعل مجزوماً بالعطف على الفعل المجزوم لم يفد هذا المعنى إلا على رأي الفراء<sup>(٦)</sup> والكوفيين<sup>(٧)</sup> الذين يميزون العطف مع بقاء معنى النصب.

وإذ ترجح كون الفعل منصوباً ، فما الراجح في ناصبه؟

اختلف النحويون في ناصب الفعل بعد "أو" الفاء والواو إذا تحقق شرط النصب ، ولهم فيه مذاهب ثلاثة :

الأول : أنّ الفعل انتصب بعد هذه الأحرف بالصرف ، وهو مذهب الفراء وبعض الكوفيين<sup>(٨)</sup> ، ونسبه جماعة إلى الكوفيين<sup>(٩)</sup> ، والصحيح أنه مذهب بعضهم<sup>(١٠)</sup> .

(١) التبيان ٢٩٥/١ .

(٢) الدر ٤١١/٣ .

(٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : مدارك التنزيل ٢٧٧/١ ، وحاشية زاده ١٨١/٣ ، وإرشاد العقل السليم ٥٦٦/١ ، وروح المعاني ٢٨٥/٢ .

(٤) البيان ٢٢٣/١ .

(٥) الوسيط ٤٩٨/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٢ .

(٦) معاني القرآن ٣٤/١ ، ٢٣٥ .

(٧) ارتشاف الضرب ١٦٨٢/٤ - ١٦٨٣ .

(٨) ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ ، والجنى الداني ٧٤ ، وحاشية يس ٢٣٨/٢ .

(٩) الإنصاف م (٧٥) ٥٥٥/٢ ، وم (٧٦) ٥٥٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٣/٢ ، ولابن الضائع ٥١٣/١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٤٦/١ .

(١٠) سيأتي أنّ الكسائي وبعض الكوفيين يرون أنّ الناصب الأحرف نفسها .

وفسر الرضي الصرف أو الخلاف بأنّ المعطوف بهذه الأحرف لما صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى خالفه في الإعراب ، وإنما حصل التخالف بينهما ؛ لأنّه طرأ على الفاء معنى السببية ، وعلى الواو معنى الجمعية ، وعلى "أو" معنى النهاية أو الاستثناء<sup>(١)</sup>.

ويشكل على القول بأنّ الفراء يرى أنّ الناصب الصرف أمران :

١- تقديره "أنّ" الناصبة في موضعين ، أولهما قوله : « وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

لتتعدن مقعد القصيّ      مني ذي القاذورة المقلّي  
أو تحلفي برّبك العليّ      أنّي أبو ذيّالك الصبيّ  
فنصب "تحلفي" ؛ لأنه أراد : "أن تحلفي"<sup>(٣)</sup>.

والثاني قوله : « وقوله : ﴿ نَوَيْتُ أَنْ يَكُونَ لِي فِي بَيْتِي مِثْلُ مَا كَانَ لِي فِي بَيْتِ أَبِي ﴾<sup>(٤)</sup>

في نصبه وجهان ، إن شئت جعلته معطوفاً على قوله : ﴿ نَوَيْتُ أَنْ يَكُونَ لِي فِي بَيْتِي مِثْلُ مَا كَانَ لِي فِي بَيْتِ أَبِي ﴾

﴿ نَوَيْتُ أَنْ يَكُونَ لِي فِي بَيْتِي مِثْلُ مَا كَانَ لِي فِي بَيْتِ أَبِي ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ أي : "أو يتوب عليهم أو يعذبهم" ، وإن شئت جعلت نصبه على مذهب "حتى" ، كما تقول : لا أزال ملازمك أو تعطيني ، أو إلا أن تعطيني حقي<sup>(٦)</sup>.

٢- جعله الناصب الحرف في قوله : « فهل يجوز في الأفعال التي نصبت بالواو على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها ، وفيها معنى الصرف؟ »<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح الكافية ٤/٥٤.

(٢) من الرجز ، لرؤية بن العجاج ، في : ملحق ديوانه ١٨٨ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٣٢ ، والتصريح ١/٢١٩ . وغير منسوب في : اللمع ٣٠٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٦٦٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢٣١ ، والجنى السداني ٤١٣ ، وتخليص الشواهد ٣٤٨.

(٣) معاني القرآن ٢/٧٠.

(٤) آل عمران : من الآية ١٢٨.

(٥) آل عمران : من الآية ١٢٧.

(٦) معاني القرآن ١/٢٣٤.

(٧) معاني القرآن ١/٣٤.

ها أنت ذا ترى الفراء تتنازعه المذاهب الثلاثة في كتابه ، لكني أرجح أن يكون الناصب عنده الصرف لأمرين :

- ١- أنه اكتفى في أكثر المواضع بأنّ الفعل انتصب على الصرف ، ولم يزد على ذلك<sup>(١)</sup>.
- ٢- أنّ أبا سعيد السيرافي<sup>(٢)</sup> وابن الدهان<sup>(٣)</sup> (ت ٥٦٩هـ) والرضي<sup>(٤)</sup> وأبا حيان<sup>(٥)</sup> كلهم على أنّ الناصب عند الفراء الصرف ، وحسبك بهم.

**الثاني :** أنّ الناصب "أنّ" مضمرة وجوباً ، وهو مذهب سيويه وجمهور البصريين ، وتبعهم في ذلك كثير من النحويين<sup>(٦)</sup>.

**الثالث :** أنّ الناصب الأحرف نفسها ، وهو مذهب الكسائي<sup>(٧)</sup> وبعض الكوفيين<sup>(٨)</sup> والجرمي<sup>(٩)</sup> والزجاج<sup>(١٠)</sup> ، ونسب إلى الكوفيين<sup>(١١)</sup> ، والصحيح أنه لبعضهم. واحتج الجرمي بأنّ هذه الأحرف اقترنت بما قرينة جعلت ما بعدها مخالفاً لما قبلها ،

(١) معاني القرآن : ٣٣/١ ، ١١٥ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ ، ٢٩٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٨ ، ٢٦٣/٢ ، ٢٤/٣ .

(٢) شرح السيرافي ٢١٠/٣ ب.

(٣) الغرة ٧٠/٢ أ.

(٤) شرح الكافية ٥٤/٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ ، وتذكرة النحاة ٥٦١ .

(٦) ينظر : ص ٥٨٦ . وينظر : سر صناعة الإعراب ٢٧٢/١ ، والتخمير ٢٢٤/٣ ، والمتبع ٥١٥/٢ - ٥١٩ ، وتوجيه اللع ٣٦٠ - ٣٦٧ .

(٧) ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ ، والمساعد ٨٤/٣ ، وهمع الهوامع ١١٧/٤ .

(٨) ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ ، والجني الداني ٧٤ .

(٩) شرح السيرافي ٢١٠/٣ ب ، والإنصاف م (٧٥) ٥٥٥/٢ ، وم (٧٦) ٥٥٧/٢ ، والحلل ٢٥٥ ، والبيان في شرح اللع ٤٣٢ - ٤٣٤ ، والغرة ٧٠/٢ أ ، وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع ٥١٥/١ ، وارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ١١٤/١ ، ٤٧٢ ، ٧٦/٢ .

(١١) الحلل ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤/٢ .

فغيرته عن الجريان على الأول في معناه ، فأشبهت "أن" و"لن" (١).

وفي الفاء والواو خاصة وافق هشام الضرير (ت ٢٠٩هـ) وثعلب الكسائي ومن تابعه على اختلاف بينهم في تعليل النصب بها (٢) ، فذهب هشام إلى أن الفعل بعد الفاء أو الواو « لَمَّا لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم ؛ إذ ما قبله لا يخلو من أحد هذين ، وَلَمَّا لم يستأنف بطل الرفع أيضاً ، فلَمَّا لم يستقم رفعه ولا جزمه لانتفاء موجبيهما لم يبق له إلا النصب » (٣).

وذهب ثعلب إلى أن الفاء والواو نصبا ؛ « لأنهما دلا على شرط ؛ لأن معنى "هل تزورني فأحدثك؟" : "إن تزورني أحدثك" ، فلما نابت عن الشرط ضارعت "كي" ، فلزمت المستقبل ، فعملت عمل "كي" » (٤).

والمترجح عندي في ناصب الفعل أن يكون "أن" المضمره وجوباً ، أما مذهب الفراء فمردود من أوجه :

١— أنه لو ثبت أن الخلاف يوجب النصب للزم أن يطرد ذلك في كل شيئين خالف أحدهما الآخر ، فيقال : "ما قام زيد بل عمراً" ، فتنصب "عمراً" لمخالفته الأول ، وهذا فاسد (٥).

٢— أن الفعل الثاني المنصوب على الخلاف ليس بأولى بالنصب من الأول لمخالفته الثاني ، فلما انتصب الثاني دون الأول دل هذا على فساد مذهبهم (٦).

(١) التذييل والتكميل ١٠٣/٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤-١٦٦٩ ، وتذكرة النحاة ١٦١ ، والتذييل والتكميل ١٠٣/٥.

(٣) ارتشاف الضرب ١٦٦٩/٤.

(٤) ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤.

(٥) شرح السيرافي ٢١١/٣-ب ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٣/٢ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٤٦/١.

(٦) اللحل ٢٥٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٣/٢ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٤٦/١.

٣— أنه لو كان الخلاف عاملاً لجاز في قولهم : "ضربت زيداً" أن يقال : إن "زيداً" انتصب لكونه مفعولاً، ولم ينتصب بـ "ضربت" ، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن يمتنع نحو : "زيد مضروب" ، و"زيد ضربته" ؛ لأن معنى المفعولية باقٍ فيه<sup>(١)</sup>.

وأما مذهب القائلين بأن الناصب هو الأحرف فيرده أن هذه الأحرف عندهم لا تخلو أن تكون أحرف عطف أو لا ، فإن كانت أحرف عطف فلا سبيل إلى النصب بها ؛ إذ لو وجب لها ذلك من حيث هي أحرف عطف لوجب أن ينصب بها في كل موضع ، ولا قائل بذلك.

وإن كانت الأحرف عندهم ليست للعطف — وهو ما صرح به الأنباري عن الجرمي<sup>(٢)</sup> — فيلزمهم جواز دخول حرف العطف عليها ، فيقال : ما أنت بصاحي فأكرمك وفأحدثك ، وفي امتناع ذلك دليل على أن هذه الأحرف باقية على حكمها الثابت لها وهو العطف.

فإن قيل : إن امتناع ذلك لقبح اجتماع حروف متشابهة فهو مردود بجمع العرب بين واو القسم وواو العطف في نحو : "والله ثم والله لأخرجن"<sup>(٣)</sup>.

وإذا انتفت صحة هذا المذهب والذي قبله لم يبق إلا مذهب من جعل "أن" هي الناصبة ، وقد أمكن فيه أن تكون الأحرف باقية على حكمها من العطف وجعل النصب بعدها بالحرف الثابت له النصب ، وذلك أولى<sup>(٤)</sup>.

(١) المقتصد ١٠٧٥/٢ ، والإنصاف م (٧٥) ٥٥٧/٢ .

(٢) الإنصاف م (٧٥) ٥٥٥/٢ ، وم (٧٦) ٥٥٧/٢ .

(٣) شرح السيرافي ٢١١/٣ ب ، والحلل ٢٥٦-٢٥٧ ، والإنصاف م (٧٥) ٥٥٦-٥٥٧ ، وم (٧٦) ٥٥٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعين ٢١/٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع ٥١٥/١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ٥١٥/١ .

## ٩٤- جزم المضارع في جواب الطلب

قال تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاحَ الْمُرْسَلِينَ ﴾

(١) ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاحَ الْمُرْسَلِينَ ﴾

قال الفراء : « وقوله : "يرثني" تقرأ جزماً ورفعاً<sup>(٢)</sup> ، قرأها يحيى بن وثاب جزماً ، والجزم الوجه ؛ لأن "يرثني" من آية سوى الأولى فحسن الجزاء ، وإذا رفعت كانت صلة للولي : "هب لي الذي يرثني" ، ومثله : "ردءاً يصدقني" و"يصدقني"<sup>(٣)</sup> . »<sup>(٤)</sup>

ذكر الفراء في قوله تعالى : « يرثني ويرث من آل يعقوب » قراءتين :

إحداهما : قراءة رفع "يرثني ويرث" ، وفيها ذهب إلى أن جملة "يرثني" في موضع نصب صفة لـ "ولياً" ، وهذا القول اقتصر عليه أكثر النحويين<sup>(٥)</sup> . وجوز جماعة أن يكون

(١) مريم : آية ٥-٦ ، ومثل هذه الآية في جزم المضارع في جواب الطلب قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاحَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [ المائدة : آية ١١٤ ]  
 قرئ : "تكن" ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاحَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [ طه : آية ٧٧ ] قرئ : "لا تخف" ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاحَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [ القصص : آية ٣٤ ] قرئ : "يصدقني" . وهي في معاني القرآن على الترتيب : ١٥٨/١ ، [١٦١/١ ، ١٨٧/٢] ، ٣٠٦ .

(٢) قرأ أبو عمرو والكسائي بجزم "يرثني" و"يرث" ، وقرأ باقي السبعة برفعهما .

السبعة ٤٠٧ ، والتيسير ١٤٨ ، والإقناع ٦٩٥/٢ ، والنشر ٣١٧/٢ .

(٣) القصص : من الآية ٣٤ ، وقرأ بالرفع عاصم وحمة ، وقرأ بالجزم باقي السبعة .

السبعة ٤٩٤ ، والعنوان في القراءات السبع ١٤٧ ، والتيسير ١٧١ .

(٤) معاني القرآن ١٦١/٢-١٦٢ ، وينظر : ١٥٨/١ ، ٣٠٦/٢ .

(٥) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : مجاز القرآن ١/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩١/١ ، وجامع البيان ٤٨/١٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٣٢٠ ، والقطع والانتشاف ٤٥٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦/٣ ، وعلل القراءات ١/٣٦٢ ،

رفع الفعل على الاستئناف والقطع<sup>(١)</sup>.

الأخرى : قراءة جزم "يرثني ويرث" ، وذهب الفراء فيها إلى أن جزم الفعل على الجزاء ، وهذا الوجه اقتصر عليه النحويون جميعاً<sup>(٢)</sup> ، ولم أقف على وجه آخر غيره .

وقد وقع خلاف بين الفراء والنحويين في أيّ القراءتين أفضل ؛ فذهب الفراء إلى أن قراءة الجزم أحسن ؛ لأنه يرى أنه إذا وقع بعد الأمر اسم نكرة ووقع بعده فعل مشتمل على ضمير يربطه بالاسم النكرة فيجوز في الفعل الرفع والنصب على السواء ، تقول : "علمني علماً انتفع به" و"انتفع به" ، فإن كان الفعل في آية والاسم النكرة في آية قبله فالجزم في الفعل أحسن كما في قوله : « فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث » ؛ لانقطاع الاسم عن الفعل واستغنائه عن أن يكون صفة له<sup>(٣)</sup>.

وقد خالف كثير من النحويين الفراء فيما ذهب إليه ، فنقل عن أبي عبيد أنه رد قراءة الجزم ؛ لأن زكريا — عليه السلام — إنما سأل ربه أن يهبه ولياً تكون هذه صفته ؛ لأنه ليس كل ولي يرث ، لا أنه سأل ربه ولياً ، ثم أخبر أنه إذا وُهب له ذلك كانت هذه صفته ؛ لأن الأمر لو كان كذلك كان إخباراً من زكريا — عليه السلام — لمن هو أعلم به منه<sup>(٤)</sup>.

= وإعراب القراءات السبع ١٠/٢ ، والحجة للقراء السبعة ١٩١/٥ ، واللمع ٢١٦ ، والتبصرة والتذكرة ٤٠٧/١ ، وحجة القراءات ٤٣٨ ، والكشف ٨٤/٢ ، والمقتصد ١١٢٥/٢ ، وغرائب التفسير ٦٨٧/١ ، والكشاف ٥٠٢/٢ ، والمحرر ١٤/١١ ، وكشف المشكلات ٧٨٢/٢ ، والموضح ٨١٢/٢ ، والبيان ١٢٠/٢ ، والتبيين ٨٦٦/٢ ، وإبراز المعاني ٥٨١ ، وأنوار التنزيل ٥٢٧/٥ ، والبحر ١٧٤/٦ ، والدر ٥٦٧/٧ .

(١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح الهداية ٤٠٦/٢ ، ومفتاح العلوم ٣٢١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢ ، وحاشية شيخ زاده ٥٢٨/٥ .

(٢) ينظر : المصادر المذكورة في الحاشيتين السابقتين .

(٣) معاني القرآن ١٥٧/١ - ١٥٨ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٦/٣ ، وإبراز المعاني ٥٨١ ، والجامع ٨١/١١ .

ولأجل ما ذكره أبو عبيد اختار قراءة الرفع الطبري<sup>(١)</sup> والنحاس<sup>(٢)</sup> ومكي<sup>(٣)</sup> وجماعة<sup>(٤)</sup>، وزاد مكي في تقوية قراءة الرفع بأنها قراءة الجماعة، وأن قوله: "ولياً" رأس آية، فاستغنى الكلام عن الجواب.

والذي يظهر لي أن القراءتين متساويتان، ولا وجه لتفضيل إحداهما على الأخرى؛ أمّا قراءة الرفع فعلى أن جملة "يرثني" صفة لـ "ولياً"، وكون "ولياً" فاصلة لا يضعف ذلك، يقول الفارسي [وكون "ولياً" لا يدل على أن "يرثني" ليس بصفة؛ ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلاً بها، فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها] <sup>(٥)</sup>.

وأما قراءة الجزم فلا يرد عليها أن فيها إخباراً من زكريا — عليه السلام — لمن هو أعلم منه؛ لأنه يجوز أنه أراد بالولي ولياً وارثاً، فوضع العام موضع الخاص كما في قوله

تعالى: ﴿قَالَ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَسَّاءُ ۖ وَالسَّمَاءُ سَمِيَّةٌ ۚ وَمَا كُنَّا لِنُعْطِيَكَ مِن قَبْلُ شَيْئًا﴾

﴿قَالَ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَسَّاءُ ۖ وَالسَّمَاءُ سَمِيَّةٌ ۚ وَمَا كُنَّا لِنُعْطِيَكَ مِن قَبْلُ شَيْئًا﴾ <sup>(٦)</sup>، وإنما يراد بـ "الناس" في الموضعين رجل مفرد، وكما يقول الرجل: "جاءني أهل الدنيا" إذا قصد الكثير، وإنما أتاه بعضهم <sup>(٧)</sup>.

ويظهر من كلام الفراء في توجيه قراءة الجزم أنه يرى رأي جمهور النحويين في أن جازم الفعل المضارع في جواب الطلب هو شرط مضمّر؛ فالفراء في غير موضع ذكر أن الجزم

(١) جامع البيان ٤٩/١٦.

(٢) إعراب القرآن ٦/٣.

(٣) الكشف ٨٤/٢.

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: حجة القراءات ٤٣٨، والحرر ١٤/١١، والتبيان ٨٦٦/٢، والجامع ٨١/١١.

(٥) الحجة ١٩١/٥.

(٦) آل عمران: آية ١٧٣.

(٧) الحجة ١٩١/٥، والموضح ٨١١/٢، وإبراز المعاني ٥٨١.

على الشرط والجزاء<sup>(١)</sup> ، بل إنه في قوله تعالى : ﴿لَمَّا جَاءَ الْوَيْلَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢) فسر  
المعنى بـ: "إن تدخلن حُطْمْتُنَّ"<sup>(٣)</sup>.

وللنحويين في جازم المضارع في جواب الطلب أقوال :

**الأول :** أنه مجزوم بشرط مقدر ، وإلى هذا ذهب ابن السراج<sup>(٤)</sup> والسيرافي<sup>(٥)</sup>  
والفارسي<sup>(٦)</sup> والجرجاني<sup>(٧)</sup> وجمهور النحويين<sup>(٨)</sup> ، وهو ظاهر كلام الفراء والصيمري<sup>(٩)</sup> ، وهو  
أيضاً مذهب سيويه في رأي السيرافي ؛ لأن سيويه تسامح في اللفظ واتسع حين ذكر أن جزم  
المضارع بالطلب نفسه<sup>(١٠)</sup> كما تسامح واتسع في نحو : "زيد خلفك" ، فذكر أن ناصب  
"خلفك" هو ما قبله ، والحق أن الناصب هو "استقر"<sup>(١١)</sup>.

(١) معاني القرآن ١/١٥٩ ، ٢/٣٦ ، ٧٧ ، ١٦٢ ، ٣٠٦ .

(٢) النمل : آية ١٨ .

(٣) معاني القرآن ١/١٦٢ .

(٤) الأصول ٢/١٦٢ .

(٥) شرح السيرافي ٣/٢٤٨ أ .

(٦) الأغفال ٢/٢٩٦ (الجمع الثقافي) ، والإيضاح ٣٢٢ ، والتعليقة ٢/٢٠٢-٢٠٣ ، والمسائل المثورة ١٦٥ (دار عمار) .

(٧) المقتصد ٢/١١٢٤ .

(٨) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : إعراب القراءات السبع ٩/٩-١٠ ، والبيان ٢/١٢٠ ، وشرح الإيضاح للعكبري  
١٧٢٠ ، والمتبع ٢/٥٣٥ ، والتخمير ٣/٢٤٥ ، ٢٤٧ ، وتوجيه اللمع ٣٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٨-٤٩ ،  
وشرح جمل الزجاجي لابن الضائع ١/٦٧٠ ، والمحصل في شرح الفصول ١٣٥ ب ، وشرح الألفية لابن الناظم  
٦٨٣-٦٨٤ ، والتذليل والتكميل ٥/١١٣ .

(٩) التبصرة والتذكرة ١/٤٠٦-٤٠٧ .

(١٠) الكتاب ٣/٩٣-٩٤ .

(١١) شرح السيرافي ٣/٢٤٨ ب .

الثاني : أنه مجزوم بالطلب ، وأصحاب هذا القول اختلفوا في علة الجزم بالطلب على قولين :

١- أن الطلب جزم لتضمنه معنى الشرط ، كما أن أسماء الشرط جزمت لذلك ، وهذا المذهب عزي إلى الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) أن كلام سيبويه يحتمله<sup>(٢)</sup> ، وهو ظاهر كلام المبرد<sup>(٣)</sup> وأبو بكر الزبيدي<sup>(٤)</sup> ، واختاره ابن خروف<sup>(٥)</sup> وابن مالك<sup>(٦)</sup> .

٢- أن الطلب جزم لنيابته مناب الشرط ، كما أن "ضرباً" في نحو : "ضرباً زيداً" نصب "زيداً" لنيابته مناب "اضرب" ، وهذا القول عزي إلى السيرافي والفراسي<sup>(٧)</sup> ، وما وقفت عليه من كلامهما يدفع ذلك ، واختاره ابن عصفور<sup>(٨)</sup> .

الثالث : أنه مجزوم بلام مقدرة ، قال أبو حيان : « وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجاوز كثير »<sup>(٩)</sup> .

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣ ، والتذيل والتكميل ١١٢/٥ ب ، وارتشاف الضرب ١٦٨٤/٤ ، والمساعد ٩٧-٩٦/٣ ، وشرح ألفية ابن معط للرعيبي ٦٧٠/١ ، والتصريح ٢٤١/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٣/٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٦٦٩/١ .

(٣) المقتضب ٨٠/٢ ، ١٣٣ .

(٤) الواضح ١٠٨-١٠٩ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٨٦٣/٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣ .

(٧) ارتشاف الضرب ١٦٨٤/٤ ، والتذيل والتكميل ١١٣/٥ أ ، والمساعد ٩٧/٣ ، والتصريح ٢٤١/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٤/٤ .

(٨) شرح جمل الزجاجي ١٩٢/٢ .

(٩) التذيل والتكميل ١١٣/٥ ب .

والراجح فيما يظهر لي أنّ جواب الطلب مجزوم بشرط مضمر ؛ لما يأتي :

١- أنّ فيه إبقاءً للكلام على أصله ، وهو الجزم بالشرط ، وحذف الشرط لدلالة ما قبله وما بعده عليه ؛ إذ ما قبله طلب ، والطلب يدل على الشرط لاشتراكهما في احتمال الوقوع وعدمه ، وما بعده جواب يتوقف حصوله على حصول الشرط<sup>(١)</sup>.

٢- أنّ قولهم : "جواب الطلب" مجاز ؛ فالطلب لا جواب له ؛ لأنّ جواب الشيء ما لا يصح ذلك الشيء إلا به ، ولو قيل في نحو : "زربي أزرك" : "زربي" تم الكلام بخلاف نحو : "إنّ تزربي"<sup>(٢)</sup>.

٣- أنّ قولهم : "إنّ الجازم هو الطلب لتضمنه معنى الشرط" مردود من أوجه ، فردّه ابن عصفور ؛ لأنّه يلزم منه أن يكون العامل جملة ، والعامل لا يكون جملة في موضع من المواضع<sup>(٣)</sup>.

وردّه ابن الناظم ؛ لأنّ التضمين زيادة بتغيير للوضع ، والإضمار زيادة دون تغيير ، فهو أسهل ، ولأنّ التضمين لا يكون إلا لفائدة ، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط ؛ لأنّه يدل عليه بالالتزام<sup>(٤)</sup>.

وردّه أبو حيان بأنّ التضمين هنا لا يجوز ؛ لأنّه إنّ قيل في نحو : "أتني أكرمك" : إنّ "أتني" تضمّن معنى "إنّ تأتي" لم يجز ؛ لأنّ معنى "إنّ" ومعنى الفعل المعمول له معنى مركب ، ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين ، وإنما يكون التضمين لمعنى واحد ، وإنّ قيل : إنّّه تضمّن معنى "إنّ" وحدها لم يجز أيضاً ؛ لأنّ فعل الطلب ليس قابلاً لتضمّن معنى "إنّ"

(١) الأصول ١٦٢/٢ ، والتعليقة ٢٠٢/٢-٢٠٣ ، والمتبع ٥٣٥/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨٣-٦٨٤ ، والتذييل والتكميل ١١٣/٥.

(٢) المتبع ٥٣٥/٢ ، وشرح الكافية لابن القواس ٥٣٨/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١٩٢/٢.

(٤) شرح التسهيل ٤٠/٤.

لتنافيهما من حيث إنّ فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب ، و"إنّ" يقتضي معناها أن يكون الفعل خبيراً ، ولا يكون الشيء الواحد طلباً وخبيراً<sup>(١)</sup>.

---

(١) التذييل والتكميل ٥/١١٣ أ ، وينظر : همع الهوامع ٤/١٣٤ .

## ٩٥- نصب المضارع في جواب الترجي

قال تعالى : ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أسبابَ السمواتِ فَأَطْلُعُ﴾ بالرفع يردّه على قوله : "أبْلُغُ" ، ومن جعله جواباً لـ"لَعَلِّي" نصبه ، وقد قرأ به بعض القراء<sup>(٢)</sup> ، قال :  
 وَأَنْشُدُنِي بَعْضَ الْعَرَبِ<sup>(٣)</sup> :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا      يَدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

فنصب على الجواب بـ"لعل"<sup>(٤)</sup>.

اختلف النحويون في توجيه قراءة حفص : "فأطلع" بالنصب ، ولهم فيها توجيهات عدة ، إليك بيانها :

(١) غافر : آية ٣٦ - ٣٧.

(٢) قرأ عاصم في رواية حفص : "فأطلع" بفتح العين ، وقرأ باقي السبعة بضمها.

السبعة ٥٧٠ ، والتيسير ١٩١ ، والإقناع ٧٥٤/٢ ، والنشر ٣٦٥/٢ .

(٣) من الرجز ، لم أقف على قائله ، في : معاني القرآن ٢٣٥/٣ ، وجامع البيان ٦٥/٢٤ ، وعلل القراءات ٦٢/٢ ، وإعراب القراءات السبع ٢٧٠/٢ ، والخصائص ٣١٦/١ ، وفتح الوصيد ١٢٢٤/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ ، ومغني اللبيب ٢٠٦ ، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٦٩٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٦/٤ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٤/١ .

يدلنا : من الإدالة وهي العلبة. اللَّمَّةُ والزَّفْرَةُ : الشدة.

(٤) معاني القرآن ٩/٣ ، وينظر : ٢٣٥/٣ .

توجيه الفراء :

ذهب إلى أن "فأطلع" نُصب ؛ لوقوعه جواباً لـ "لعلّي"<sup>(١)</sup>، واستدل لجوازه بقول الشاعر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا      يَدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا  
فتستريح النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

ولم يبيِّن الفراء معنى "لعل" هنا ، والظاهر أنّها عنده للترجي ؛ لأنّه المعنى الأكثر فيها. وذهب ابن الأنباري إلى أن معنى "لعلّ" الشك<sup>(٢)</sup> ، ونسب أبو حيان إلى الكوفيين أنّ "لعل" هنا للاستفهام<sup>(٣)</sup>.

ونصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي اقتصر عليه الطبري<sup>(٤)</sup> والأزهري<sup>(٥)</sup> وابن خالويه<sup>(٦)</sup> والفارسي<sup>(٧)</sup> وابن برهان<sup>(٨)</sup> والباقولي<sup>(٩)</sup> والشلوين<sup>(١٠)</sup> وابن مالك<sup>(١١)</sup> وكثير من النحويين<sup>(١٢)</sup> ،

(١) الخلاف في ناصب الفعل مضى في ص : ٥٦٥.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١٣٧/١.

(٣) التذيل والتكميل ١٠٨/٥، وينظر : الأصول ١٨٥/٢.

(٤) جامع البيان ٦٥/٢٤.

(٥) علل القراءات ٦٠٢/٢.

(٦) إعراب القراءات السبع ٢٧٠/٢.

(٧) الحجة ١١١/٦.

(٨) شرح اللمع ٣٥٦/٢.

(٩) كشف المشكلات ١١٧٨/٢، وينظر : ٣٥٧/١، ٨٢٠/٢.

(١٠) التوطئة ١٤١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٦٦/٢-٤٦٧، ٨٠٧-٨٠٨.

(١١) شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣.

(١٢) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الكشف ٢٤٤/٢، وشرح الهداية ٥١١/٢، والتبيان في تفسير القرآن ٧٧/٩، والموضح ١١٢٥-١١٢٦، والبيان ٣٣١/٢، وفتح الوصيد ١٢٢٣/٤-١٢٢٤، ١٣١٠، وإبراز المعاني ٦٧١، وأنوار التنزيل ٣٢٣/٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨٤-٦٨٥، واللمحة في شرح الملحة ٨٩٠/٢-٨٩١، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٦٩٤/١، والفوائد الضيائية ٢٤٩/٢.

وجوزّه المنتجب<sup>(١)</sup> والسمين<sup>(٢)</sup>.

ومعنى القراءة على هذا التوجيه : يا هامان ابن لي صرحاً لعلّي أبلغ أسباب السموات، فإن بلغت اطلعت<sup>(٣)</sup>.

ولم يرتض أبو حيان<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup> هذا التوجيه ، لأنهما على مذهب البصريين المانعين نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي ، قال ابن هشام : « ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل ، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها؟! »<sup>(٦)</sup>.

### التوجيه الثاني :

أن "لعل" أشربت معنى "ليت" ، فقوله : "فأطلع" منصوب في جواب التمني.

وهذا التوجيه اقتصر عليه أبو زرعة<sup>(٧)</sup> وابن عطية<sup>(٨)</sup> والجزولي<sup>(٩)</sup> (ت ٦٠٧هـ) والخوارزمي<sup>(١٠)</sup> وغيرهم<sup>(١١)</sup> ، وجوزّه العكبري<sup>(١٢)</sup>.

(١) الفريد ٢١٣/٤.

(٢) الدر ٤٨٢/٩.

(٣) الكشف ٢٤٤/٢، والمفضل في شرح المفصل ٢٠٤.

(٤) البحر ٤٦٥/٧-٤٦٦.

(٥) مغني اللبيب ٦٢٣، ٧١٤.

(٦) مغني اللبيب ٧١٥.

(٧) حجة القراءات ٦٣١.

(٨) المحرر ١٤٠/١٤.

(٩) المقدمة الجزولية ١٢٠.

(١٠) التخمير ٧٣/٤.

(١١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : المفصل ٣٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٦، والإيضاح في شرح المفصل ٢٠١/٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٨٠، ووصف المباني ٣٧٤.

(١٢) التبيان ١١٢٠/٢.

## التوجيه الثالث :

أن يكون "فأطلع" نصب جواباً للأمر في قوله : « وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً » ، والتقدير : إن تبني لي أطلع<sup>(١)</sup>.

وهذا التوجيه نسب إلى البصريين<sup>(٢)</sup> ، وجوزّه العكبري<sup>(٣)</sup> والمنتجب<sup>(٤)</sup> وأبو حيان<sup>(٥)</sup> وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

## التوجيه الرابع :

أن يكون "فأطلع" معطوفاً على خبر "لعلّي" "أبلغ" على توهم كونه منصوباً بدخول "أن" عليه ؛ لأنّ خبر "لعل" يقرب بـ"أن" كثيراً في الشعر ، وقليلاً في النثر ، والتقدير : لعلّي أن أبلغ الأسباب ، وأطلع إلى إله موسى.

وهذا التوجيه نسب إلى البصريين<sup>(٧)</sup> ، واختاره أبو حيان<sup>(٨)</sup> ، وجوزّه ابن هشام<sup>(٩)</sup> وجماعة من النحويين<sup>(١٠)</sup>.

(١) التبيان ١١٢٠/٢ ، والفريد ٢١٣/٤ .

(٢) منار الهدى ٣٣٩ ، وروح المعاني ٣٢٢/١٢ .

(٣) التبيان ١١٢٠/٢ .

(٤) الفريد ٢١٣/٤ .

(٥) البحر ٤٦٦/٧ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : مغني اللبيب ٧١٤ ، والدر ٤٨٢/٩ ، وحاشية الشهاب ٢٦٣/٨ ، وفتح الجليل على شرح ابن عقيل ٣٦٠ .

(٧) شرح ألفية ابن معط للرعيبي ١٩٤/١ .

(٨) البحر ٤٤٦/٧ .

(٩) مغني اللبيب ٦٢٣ ، ٧١٥ .

(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الدر ٤٨٢/٩ ، وحاشية الشهاب ٢٦٣/٨ ، وروح المعاني ٣٢٢/١٢ .

التوجيه الخامس :

أن يكون " فأطلع " معطوفاً على " الأسباب " في قوله : « لعلِّي أبلغ الأسباب » ، وعلى ذلك يكون منصوباً بـ " أن " مضمرة جوازاً ؛ لوقوع الفعل معطوفاً بالفاء والمعطوف عليه اسم ليس في تأويل الفعل .

وهذا التوجيه جوّزه ابن هشام<sup>(١)</sup> وجماعة من النحويين<sup>(٢)</sup> .

هذا ما قيل في توجيه قراءة نصب " فأطلع " ، واختلافهم في توجيهها قائم على اختلافهم في جواز نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي ، وقد ظهر مما سبق أن لهم في ذلك مذهبين :

الأول : الجواز ، وهو مذهب الفراء ، وتابعه في ذلك كثير من النحويين ، منهم الذين تابعوه في توجيه قراءة " فأطلع " <sup>(٣)</sup> ، وغيرهم ممن لم يتعرض للقراءة كالزجاج<sup>(٤)</sup> وابن إياز<sup>(٥)</sup> ( ت ٦٨١ هـ ) والرضي<sup>(٦)</sup> .

أمّا أصحاب الفراء الكوفيون فقد نسب النحويون إليهم في جواز نصب المضارع بعد الفاء في جواب " لعل " أقوالاً ثلاثة :

١- أنه ينصب إذا كانت " لعل " للاستفهام ، ونسب ذلك إليهم ابن السراج<sup>(٧)</sup> وابن

(١) مغني اللبيب ٦٢٣ .

(٢) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : حاشية الشهاب ٢٦٣/٨ ، وروح المعاني ٣٢٢/١٢ ، وفتح الجليل على شرح ابن عقيل ٣٦ .

(٣) ينظر : ص ٥٦٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٥ .

(٥) المحصول في شرح الفصول ١٣٤ أ .

(٦) شرح الكافية ٦٣/٤ .

(٧) الأصول ١٨٥/٢ .

عصفور<sup>(١)</sup> وابن مالك<sup>(٢)</sup> وأبو حيان<sup>(٣)</sup> وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

٢— أنه ينصب إذا كانت "لعل" للشك، ونسب ذلك إليهم ابن السراج<sup>(٥)</sup> وابن الناظم<sup>(٦)</sup>، وهو ما ذهب إليه ابن الأنباري في قراءة: "فأطلع" كما سبق.

٣— أنه ينصب إذا كانت "لعل" للترجي، ونسب ذلك إليهم أبو حيان<sup>(٧)</sup> وابن هشام<sup>(٨)</sup> والسلسيلي<sup>(٩)</sup> والسيوطي<sup>(١٠)</sup>.

والذي يظهر لي أن نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي مذهب الفراء خاصة من الكوفيين .

وأما نصب المضارع بعد "لعل" إذا كانت للاستفهام أو الشك فمذهب للكوفيين<sup>(١١)</sup>؛ يدل على ذلك أن ابن مالك أورد نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي، وفي جواب "لعل" إذا كانت للاستفهام، ونسب الأول إلى الفراء، والثاني إلى الكوفيين<sup>(١٢)</sup>، وتابع ابن

(١) شرح جمل الزجاجي ١٥٣/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥٥٥/٣.

(٣) ارتشاف الضرب ١٦٧٣/٤، والتذيل والتكميل ١٠٨/٥.

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: شرح التسهيل ٣٤/٤، والمساعد ٨٨/٣-٨٩، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٦٩٤/١.

(٥) الأصول ١٨٥/٢.

(٦) شرح التسهيل ٣٤/٤.

(٧) البحر ٩٩/١، ٤٦٥/٧، ٤٢٧/٨.

(٨) مغني اللبيب ٢٠٦.

(٩) شفاء العليل ٩٣٠/٢.

(١٠) همع الهوامع ١٢٣/٤.

(١١) مجيء "لعل" للاستفهام نسب إلى الكوفيين، ومجيئها للشك نسبه بعضهم إلى الفراء وأبي عبد الله الطوال .

ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ٥٨٠-٥٨١.

(١٢) شرح الكافية الشافية ١٥٥٤-١٥٥٥/٣.

مالك في نسبة الأول إلى الفراء خاصة ابنه بدر الدين<sup>(١)</sup> والمرادي<sup>(٢)</sup> وجماعة<sup>(٣)</sup>.

ومما يدل على ما ذهبت إليه أن أبا حيان وابن هشام وهما — فيما أعلم — أول من نسب إلى الكوفيين جواز نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي قد اضطربا في هذه النسبة؛ فابن هشام نسب ذلك إلى الفراء في غير موضع<sup>(٤)</sup>.

أمّا أبو حيان فقال: « وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء، وزعموا أن "لعل" تكون استفهاماً<sup>(٥)</sup>. فانظر إلى نسبتهم إليهم جواز النصب في جواب الترجي ثم اشترطه أن تكون "لعل" للاستفهام!.

واحتج الذين أجازوا نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي بأن المضارع ينصب بعد الفاء في جواب غير الواجب، والترجي غير واجب، فجاز نصب المضارع في جوابه<sup>(٦)</sup>.

واحتجوا أيضاً بالسماع، من ذلك قراءة: "فأطلع"، وقوله تعالى: ﴿يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ يَنْفُخْنَ فِي السَّحَابِ﴾ من ذلك قراءة: "فأطلع"، وقوله تعالى: ﴿يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ يَنْفُخْنَ فِي السَّحَابِ﴾ في قراءة "فتنفعه" بالنصب<sup>(٨)</sup>، وقول الشاعر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا      يَدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا  
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

(١) شرح الألفية ٦٨٤.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٠/٣.

(٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: اللمحة في شرح الملح ٨٩٠/٢، وإرشاد السالك ٧٨٨/٢، وشفاء العليل ٩٣٠/٢.

(٤) مغني اللبيب ٧١٥، وأوضح المسالك ١٩١/٤.

(٥) ارتشاف الضرب ١٦٧٣/٤، وينظر: التذيل والتكميل ١٠٨/٥.

(٦) الكشف ٢٤٤/٢، وشرح المقدمة الجزولية ٤٦٦/٢-٤٦٧، ٨٠٧-٨٠٨.

(٧) عبس: آية ٣-٤.

(٨) قرأ عاصم وحده من السبعة بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع.

السبعة ٦٧٢، والتيسير ٢٢٠، والإقناع ٨٠٤/٢.

الثاني : المنع ، وهو مذهب البصريين ؛ لأنّ الترجي عندهم في حكم الواجب ، وأولوا ما استدل به الكوفيون كما هو ظاهر في قراءة : "فأطلع"<sup>(١)</sup> ، ومال إلى مذهب البصريين الجزولي<sup>(٢)</sup> والحوارزمي<sup>(٣)</sup> وابن يعيش<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup> .

ومنع البصريون أيضاً نصب المضارع بعد الفاء في جواب "لعل" إذا كانت للاستفهام أو الشك ؛ لأنّهم لا يشتون مجيئها لهذين المعنيين<sup>(٦)</sup> .

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه الفراء ومن تابعه ؛ لأنّ الصحيح في الترجي أنه غير واجب ، فهو كالتمني ، وتأويل أدلة الكوفيين جميعها فيه تكلف ؛ فإنّهم لم يذكروا في قوله تعالى : « وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنتعه الذكرى » وقول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُؤُولَاتِهَا      يَدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا  
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

إلا العطف على التوهم ، وفي هذا تكلف ظاهر<sup>(٧)</sup> .

وعلى ذلك فإنّ حمل قراءة : "فأطلع" على أنّ الفعل منصوب في جواب الترجي لا ضعف فيه ، والتوجيهات الأخرى في القراءة أيضاً مقبولة إلا الذي يجعل الفعل معطوفاً على خبر "لعل" على التوهم ؛ فإنّ حمل القراءة على غيره أولى .

(١) التذييل والتكميل ١٠٨/٥ .

(٢) المقدمة الجزولية ١٢٠ .

(٣) التخمير ٧٣/٤ .

(٤) شرح المفصل ٨٦/٨ .

(٥) مغني اللبيب ٦٢٣ ، ٧١٤-٧١٥ .

(٦) الأصول ١٨٥/٢ ، ارتشاف الضرب ١٢٤٠/٣ ، والجنى الداني ٥٨٠-٥٨١ .

(٧) ارتشاف الضرب ١٦٨٣/٤-١٦٨٤ ، وينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٠/٣ .

## ٩٦- جزم اللام الطلبية فعل الفاعل المخاطب

قال تعالى: ﴿لَقَدْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُبِينَةِ﴾ (١).

قال الفراء: « وقوله: "قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا" هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (٢): "فبذلك فلتفرحوا" أي: "يا أصحاب محمد" بالتاء... وقوى قول زيد أنها في قراءة أبي (٣): "فبذلك فافرحوا"، وهو البناء الذي خُلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجهه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: "اضرب" و"افرح"؛ لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء كما قال: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ (٤) و﴿وَأَنذِرْ عِبَادًا لَّنَا﴾ (٥).

وكان الكسائي يعيب قولهم: "فلتفرحوا"؛ لأنه وحده قليلاً، فجعله عيباً، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبي ﷺ أنه قال في بعض المشاهد: "لتأخذوا مصافكم" (٦)، يريد

(١) يونس: آية ٥٨.

(٢) قراءة: "فلتفرحوا" بالتاء رويت عن النبي ﷺ وعمر بن الخطاب وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأنس **y**، كما قرأ بها الحسن وابن سيرين وجماعة، وهي قراءة يعقوب في رواية رويس.

شواذ ابن خالويه ٦٢، والمسوط ٢٣٤، والمختص ٣١٣/١، والتذكرة في القراءات الثمان ٣٦٥/٢-٣٦٦، وشواذ القراءات ٢٢٧.

(٣) قراءة أبي **t** في: المختص ٣١٣/١، وشواذ القراءات ٢٢٨.

(٤) الأعراف: من الآية ٣٨.

(٥) التوبة: من الآية ٣٨.

(٦) هذا الحديث لم أجده فيما وقفت عليه من كتب السنة، إنما يرويه النحويون. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٤/١، والجمل ٢٠٨، وأمالى ابن الشجري ٣٥٤-٣٥٥، والإنصاف ٥٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٦/٣.

وفي كتب السنة ما يماثل هذا الحديث في الاستدلال؛ إذ روى مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله - رضي الله

به : "خذوا مصافكم" (١).

قراءة : « فبذلك فلتفرحوا » قراءة رويت عن النبي ﷺ ، وقرأ بها جمع من الصحابة والتابعين ، منهم زيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) وابن عباس رضي الله عنهم ، كما قرأ بها يعقوب (ت ٢٠٥هـ) من العشرة ، وهذه القراءة دخلت فيها اللام الطلبية على فعل الفاعل المخاطب، والكثير في كلام العرب مجيء أمر الفاعل المخاطب مجرداً من اللام وحرف المضارعة ؛ لذا وقف النحويون من القراءة ومن الذي جاءت عليه موقفين مختلفين :

الأول : القبول ، وإلى هذا ذهب الفراء والمبرد (٢) وابن السراج (٣) والنحاس (٤) والزجاجي (٥) وابن خالويه (٦) والفارسي (٧) وجمهور النحويين (٨).

وذهب هؤلاء إلى أن القراءة جاءت على الأصل على اختلاف بينهم ؛ فالفراء

= عنهما — أنه رسول الله ﷺ قال : « لتأخذوا مناسككم ، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه ». صحيح مسلم ، كتاب الحج ٩٤٣/٢ ، برقم (١٢٩٧) ، ورواه أبو داود في كتاب المناسك ، باب رمي الجمار ٢٠١/٢ ، برقم (١٩٧٠) ، والإمام أحمد في المسند ٣٣٧/٣ ، ٣٧٨.

(١) معاني القرآن ٤٦٩/١ - ٤٧٠.

(٢) المقتضب ١٢٩/٢.

(٣) الأصول ١٥٧/٢.

(٤) إعراب القرآن ٢٥٩/٢.

(٥) الجمل ٢٠٨.

(٦) إعراب القراءات السبع ٢٦٩/١.

(٧) المحجة ٢٨٢/٤ - ٢٨٣.

(٨) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : المحتسب ٣١٣/١ - ٣١٤ ، والتبصرة والتذكرة ٤٠٥/١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٣٥/٢ - ٣٣٦ ، والمقتصد ١٠٩٣/٢ - ١٠٩٤ ، والكشاف ٢٤٢/٢ ، والمحرم ٥٨/٩ ، وأمل ابن الشجري ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ ، ٥٢٢ ، وكشف المشكل ٥٩٣/١ ، ١٤٦/٢ ، والتخمير ٢٥٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٥/٣ - ١٥٦٦ ، ولباب الإعراب ١٤٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٠ ، والبحر ١٧٢/٥ ، والجنى الداني ١١١ ، ومغني اللبيب ٢٩٦ - ٢٩٧.

والكوفيون يرون أنّ الأصل في أمر المخاطب والغائب أن يكون باللام ، لكنّ كما كان أمر المخاطب في كلامهم أكثر استثقلوا اللام ، فحذفوها مع حرف المضارعة ، وجاؤوا بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، وعلى هذا ففعل الأمر معرب لا مبني ، ومن أدلتهم هذه القراءة وغيرها مما جاءت باللام كالحديث المروي عن النبي ﷺ : « لتأخذوا مصافكم »<sup>(١)</sup>.

أمّا المبرد والنحاس والفارسي وغيرهم ممن هو على مذهب البصريين فيريدون بقولهم : "إنّ القراءة جاءت على الأصل" أنّ سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف جازم ، كما أنّ مع النهي حرفاً<sup>(٢)</sup>.

وما ذكرته من التفريق بين المذهبين أشار إليه الجرجاني حين تعرض للقراءة ، وذكر أنّه موضع لبس ، فإنّ سيبويه ذكر أنّ أصل "اضرب" "لتضرب"<sup>(٣)</sup> ، ومراده أن الأصل في الأمر أن يكون بالحرف ، كما أنّ النهي كذلك<sup>(٤)</sup> ، قال الجرجاني : « ولا ينبغي أن يتوهم أنّ سيبويه يريد أنّ الأصل "لتضرب" ، ثم حذف اللام وحرف المضارعة ، وجيء بالهمزة للتوصل إلى النطق بالساكن ؛ لأنّ سيبويه نص على أن مثال الأمر مبني<sup>(٥)</sup> ، ولو كانت اللام مضمرة لم يكن مبنيّاً »<sup>(٦)</sup>.

وأكثر النحويين الذين أجازوا دخول اللام على فعل الفاعل المخاطب ذكروا أنّ دخولها قليل<sup>(٧)</sup> ، وذهب الزجاجي إلى أنّ دخولها لغة جيدة<sup>(٨)</sup>.

**الثاني** : التضعيف أو الرد ، وممن ذهب إلى ذلك الكسائي والأخفش والطبري . أمّا

(١) معاني القرآن ١/٤٦٩-٤٧٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١/٢٢٤ ، والإنصاف ٢/٥٢٤-٥٣٤ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٩ .

(٣) الكتاب ٢/١٩٧ .

(٤) شرح السيرافي ٣/٤٣ ب .

(٥) الكتاب ١/١٧ .

(٦) المقتصد ٢/١٠٩٤ .

(٧) الحجة ٤/٢٨٣ ، والمحرر ٩/٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٥ . وينظر : ص ٦٠٨ .

(٨) الجمل ٢٠٨ .

الكسائي فإنه كان يعيب دخول اللام في مثل: "فلتفرحوا"<sup>(١)</sup>، وأمّا الأخفش فإنه وصف دخول اللام في "فلتفرحوا" بأنه لغة رديئة<sup>(٢)</sup>، وأمّا الطبري فإنه ردّ القراءة، وعلل ردّه بقوله: « وذلك أنّ العرب لا تكاد تأمر المخاطب باللام والتاء، وإنما تأمره فتقول: "افعل ولا تفعل"، وبعد: فيني لا أعلم أحدًا من أهل العربية إلا وهو يستردى أمر المخاطب باللام، ويرى أنّها لغة مرغوب عنها غير الفراء»<sup>(٣)</sup>، ثم ذكر الطبري رأي الفراء، وهو أنّ الأصل في أمر المخاطب وغيره أن يكون باللام إلا أنّ العرب حذف اللام مع حرف المضارعة من فعل المخاطب لكثرتة في كلامهم، وقد ردّ الطبري مذهب الفراء بأن العرب إن كانت قد حذف اللام في أمر المخاطب فليس لغيرها إذا نطق بكلامها أن يدخل فيه ما ليس منه، وكلام الله ليس لأحد أن يتلوه إلا بالأفصح من كلام العرب، وما ذهب إليه الفراء ليس من لغة حي ولا قبيلة منها، وإنما هو دعوى لا ثبت بها ولا حجة<sup>(٤)</sup>.

قلت: ما ذهب إليه الطبري وغيره من ردّ القراءة أو عيبها غير مقبول منهم؛ فإنه قد قرأ بها جمع من الصحابة، كما قرأ بها يعقوب من العشرة، وقد التمس النحويون ما يقوّي القراءة، وبيّن وجه مخالفتها الأكثر من كلام العرب، ومن ذلك ما ذكره ابن جني أنّ قوله: "فلتفرحوا" أمر لهم بالفرح، وفي مجيء القراءة باللام والتاء على الأصل زيادة في تأكيد المخاطبة، ولو كان أمرًا بالحنن لم يحسن ذلك إلا أن يراد إصغارهم وإرغامهم<sup>(٥)</sup>.  
ومنه أنّ المأمور إذا كان جماعة بعضها حاضر وبعضها غائب فيحسن الأمر باللام والتاء؛ لأنّ اللام للغيبة والتاء للخطاب، ومن مجموع الأمرين يستفاد العموم<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني القرآن ١/٤٦٩-٤٧٠، والبيان في تفسير القرآن ٥/٣٩٥.

(٢) معاني القرآن ١/٣٧٥.

(٣) جامع البيان ١١/١٢٦.

(٤) جامع البيان ١١/١٢٦-١٢٧.

(٥) المحتسب ١/٣١٤.

(٦) التخمير ٣/٢٥٩.

## ٩٧- التعاقب بين (أن) المصدرية و(إن) الشرطية

قال تعالى : ﴿ قَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ فَقُلْنَا لَا يَخْتَارُ اللَّهُ الْأُمَمَ إِلَّا سَعَاءً مَاتُوا وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ هَٰذَا صَدَقَ عَلَيْهِمْ مَا كُتِبَ لَهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١)

قال الفراء : « "أن" مفتوحة في القراءة كلها ، حدثنا الفراء قال : وحدثني أبو جعفر الرؤاسي ، قال : قلت لأبي عمرو بن العلاء : ما هذه الفاء التي في قوله : "فقد جاء أشراطها"؟ ، قال : جواب للجزاء . قال : قلت : إنها "أن تأتيهم" مفتوحة؟ ، قال : فقال : معاذ الله إنما هي "إن تأثم" . قال الفراء : فظننت أنه أخذها عن أهل مكة<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه عليهم قرأ ، وهي أيضاً في بعض مصاحف الكوفيين : "تأثم" بسينة واحدة ، ولم يقرأ بها أحد منهم ، وهو من المكرر : "هل ينظرون إلا الساعة؟ هل ينظرون إلا أن تأتيهم بغتة؟" ، والدليل على ذلك أن التي في الزحرف<sup>(٣)</sup> في قراءة عبد الله<sup>(٤)</sup> : "هل ينظرون إلا أن تأتيهم الساعة" ، ومثله : ﴿ لَوْلَا أَنْ تَطَّوُّوهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> : "لولا أن تطؤوهم" ، فـ"أن" في

(١) محمد : آية ١٨ ، ومثلها في التعاقب بين "أن" المصدرية و"إن" الشرطية قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ فَقُلْنَا لَا يَخْتَارُ اللَّهُ الْأُمَمَ إِلَّا سَعَاءً مَاتُوا وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ هَٰذَا صَدَقَ عَلَيْهِمْ مَا كُتِبَ لَهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الأحزاب : من الآية ٥٠] قرئ : "أن وهبت" ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْ تَطَّوُّوهُمْ ﴾ [الزحرف : آية ٥] قرئ : "إن كنتم" . وهي في معاني القرآن على الترتيب : ٣٤٥/٢ ، ٢٧/٣ .  
(٢) قراءة : "إن تأثم" عُزيت إلى أهل مكة في : المحتسب ٢/٢٧٠ ، والمحرر ١٥/٦٤ ، وشواذ القراءات ٤٣٩ ، والبحر ٧٩/٨ .

قال النحاس عن رواية الفراء عن الرؤاسي عن أبي عمرو : « ولا يعرف هذا عن أبي عمرو إلا من هذه الطريق ، والمعروف عنه أنه قرأ : "أن تأتيهم" . إعراب القرآن ٤/١٨٥ .

(٣) يريد قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ فَقُلْنَا لَا يَخْتَارُ اللَّهُ الْأُمَمَ إِلَّا سَعَاءً مَاتُوا وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ هَٰذَا صَدَقَ عَلَيْهِمْ مَا كُتِبَ لَهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [ آية ٦٦ ] .

(٤) لم أحد ذكراً للقراءة فيما بين يدي من المصادر .

(٥) تمامها : ﴿ لَوْلَا أَنْ تَطَّوُّوهُمْ ﴾ [الفتح : الآية ٢٥] .

موضع رفع عند الفتح ، و"أن" في الزخرف وههنا نصب مردودة على الساعة ، والجزم جائز تجعل : "هل ينظرون إلا الساعة ؟" مكتفياً ، ثم تبدئ : "إن تأثم" ، وتجيئها بالفاء على الجلاء<sup>(١)</sup> .

ذكر الفراء في قوله تعالى : « فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة » قراءتين : الأولى : "أن تأتيهم" ، والثانية : "إن تأثم" .

أمّا الأولى فـ"أن" المصدرية وصلتها في موضع نصب بدلاً من الساعة ، ولم يشر الفراء إلى نوع البدل ، وهو من بدل الاشتمال ، ومثل "أن" في هذه القراءة عند الفراء "أن" التي في قوله تعالى : « ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم » فـ"أن تطؤوهم" في موضع رفع بدل اشتمال من "رجال"<sup>(٢)</sup> .

واستدل الفراء لجيء المصدر المؤول بدلاً في هذه القراءة ، وفي قوله تعالى : ﴿  $\text{وَأَنذَرْتُكَ نَارًا تَمَرُّ$  ﴾

﴿  $\text{رَأَىٰ فِيهَا رَبًّا مُّشْرِكًا كَفًّارًا يَوْمَئِذٍ مُّشْرِكًا وَقَدِ انبَغَىٰ لَهُ يَوْمَئِذٍ الْبَدَانَ$  ﴾ بقراءة عبد الله بن مسعود  $\text{t}$  في الأخيرة : « هل ينظرون إلا أن تأتيهم الساعة » .

وتوجيه الفراء هذا اقتصر عليه الطبري<sup>(٣)</sup> والزمخشري<sup>(٤)</sup> وابن عطية<sup>(٥)</sup> وكثير من المعريين<sup>(٦)</sup> .

أمّا القراءة الثانية : "إن تأثم" فرواها أبو جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء ،

(١) معاني القرآن ٦١١/٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١١/٥ ، والكشاف ٥٣٤/٣ .

(٣) جامع البيان ٥٢/٢٦ .

(٤) الكشاف ٥٣٤/٣ .

(٥) المحرر ٦٤/١٥ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : التفسير الكبير ٦٠/٢٨ ، والنيبان ١١٦٢/٢ ، والفريد ٣١١/٤ ، والجامع ٢٤١/١٦ ، وأنوار التنزيل ٥٩١/٧ ، والبحر ٧٩/٨ ، والدر ٦٩٦/٩ ، وروح المعاني ٢٠٨/١٣ .

وفي جواب (إن) الشرطية قولان :

**الأول :** قوله : "فقد جاء أشراتها" . وهذا القول لأبي عمرو بن العلاء<sup>(١)</sup> ، واقتصر عليه الفراء والطبري<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> وغيرهم<sup>(٤)</sup> ، وجوزّه المنتجب<sup>(٥)</sup> وأبو حيان<sup>(٦)</sup> والسمين<sup>(٧)</sup> .

**الثاني :** قوله : "فأتى لهم إذا جاءهم ذكراهم" ، والمعنى : "إن تأتم الساعة بغتة فكيف لهم ذكراهم ؟" ؛ أي : لا ينفعهم الذكر ، كما قال تعالى : ﴿ ۞ فإذا جاءتهم آياتنا مبصرة ، فقالوا هذا الذي آتيناكم مبسرة ﴾ . وهذا القول اقتصر عليه الزمخشري<sup>(٩)</sup> والرازي<sup>(١٠)</sup> والبيضاوي<sup>(١١)</sup> ، وجوزّه المنتجب<sup>(١٢)</sup> وأبو حيان<sup>(١٣)</sup> والسمين<sup>(١٤)</sup> .

(١) معاني القرآن للفراء ٦١/٣ ، وجامع البيان ٥٢/٢٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٥/٤ .

(٢) جامع البيان ٥٢/٢٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١١/٥ .

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : المحتسب ٢٧٠/٢ ، والمحزر ٦٤/١٥ ، وإعراب القراءات الشواذ ٤٨٧/٢ ، وروح المعاني ٢٠٨/١٣ .

(٥) الفريد ٣١١/٤ .

(٦) البحر ٧٩/٨ .

(٧) الدر ٦٩٦/٩ .

(٨) الفجر : من الآية ٢٣ .

(٩) الكشف ٥٣٤/٣ .

(١٠) التفسير الكبير ٦٠/٢٨ .

(١١) أنوار التنزيل ٥٩١/٧ .

(١٢) الفريد ٣١١/٤ - ٣١٢ .

(١٣) البحر ٧٩/٨ - ٨٠ .

(١٤) الدر ٦٩٦/٩ .

وعلى هذا القول يكون قوله : "فقد جاء أشراتها" متصلاً بإتيان الساعة اتصال العلة بالمعلول ، كقولهم : "إن أكرمني زيدٌ فأنا حقيق بالإكرام أكرمه"<sup>(١)</sup>.

واستشكل المبرد<sup>(٢)</sup> والنحاس<sup>(٣)</sup> قراءة : "إن تأثم" ؛ لأنَّ الشرط لا بد فيه من الشك ، والله — سبحانه وتعالى — أخبر بأنَّ الساعة آتية ، وأنها تأتي بغتة ، يقول تعالى : ﴿بِأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ، ويقول : ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كِبَاؤُكَ وَلَمْ يُغْنِ عَنْكَ كِبَاؤُكَ يَوْمَ تَأْتِي السَّاعَةَ لِيَأْخُذَكَ بِرِجْلِكَ وَأَقْبَعَكُمُ الْأَعْيُنُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وأجاب ابن جني بأنَّ لفظ الشك من الله — سبحانه وتعالى — والمراد هم المخاطبون ؛ إذ خوطبوا بما كانوا عليه من الشك ، والمعنى : إن شككتم في مجيئها بغتة فقد جاء أشراتها<sup>(٦)</sup>.

(١) الكشاف ٥٣٥/٣ ، والفريد ٣١٢/٤ ، والبحر ٨٠/٨ .

(٢) التبيان في تفسير القرآن ٢٩٩/٩ .

(٣) إعراب القرآن ١٨٥/٤ .

(٤) غافر : من الآية ٥٩ .

(٥) الأعراف : من الآية ١٨٧ .

(٦) المحتسب ٢٧١/٢ ، وينظر : الجامع ٢٤١/١٦ ، والبحر ٧٩/٨ ، والدر ٦٩٦/٩ .

## ٩٨- مجيء تمييز (مائة) جمعاً منصوباً

قال تعالى : ﴿ قَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ فَقُلْنَا لَا يَخْتَصِمُ عَلَىٰ أَقْوَامٍ عَقولٌ ﴾ (١).

قال الفراء : « وقد قرأ كثير من القراء (٢) : "ثلاثمائة سنين" ، يريدون : "ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة" ، فينصبونها بالفعل ، ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة ، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف ، ومن نون على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد كقول عنترة (٣) :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً      سوداً كخافية الغراب الأسحم  
فجعل "سوداً" — وهي جمع — مفسرةً كما يفسر الواحد (٤).

اختلف النحويون في إعراب "سنين" في قراءة : « ثلاثمائة سنين » بالتنوين ، ولهم فيها سبعة توجيهات ، ذكر الفراء منها توجيهين :

### توجيه الفراء الأول :

ذهب الفراء إلى أن "سنين" منصوبة بالفعل "لبثوا" ، والتقدير : "ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة" ، والظاهر أنه يريد بقوله هذا أن "سنين" منصوبة على التشبيه بالمفعول على

(١) الكهف : آية ٢٥ .

(٢) قرأ حمزة والكسائي : « ثلاثمائة سنين » بالإضافة ، وقرأ باقي السبعة : « ثلاثمائة سنين » بالتنوين .

السبعة ٣٨٩-٣٩٠ ، والتنيسير ١٤٣ ، والإقناع ٦٨٩/٢ .

(٣) من الكامل ، لعنترة في : ديوانه ١٩٣ ، والحيوان ٤٢٥/٣ ، وشرح السيرافي ١٦٨/٤ ، وإبراز المعاني ٥٦٨ ، والمقاصد النحوية ٤٨٧/٤ . والبيت غير منسوب في : معاني القرآن وإعرابه ٢٧٩/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٢ ، والحجة للفارسي ١٣٨/٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٣ ، ٢٤/٦ .

الأسحم : الأسود . وذكر السيرافي أن للبيت رواية أخرى ، هي : "سوداً بالرفع .

(٤) معاني القرآن ١٣٨/٢ .

مذهب الكوفيين ؛ فإنّهم يذهبون في ظرف الزمان إذا كان الفعل الواقع فيه مستغرقاً كل زمانه إلى أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول ، أمّا البصريون فيذهبون إلى أنّه ظرف زمان<sup>(١)</sup> ، ولو كان الفراء يريد أنّها منصوبة على الظرفية لأشار إلى ذلك ، ولم يطلق القول بأنّها منصوبة بالفعل.

وتقدير الفراء الذي قدّم فيه "سنين" على "ثلاثمائة" عزي إلى الكسائي<sup>(٢)</sup> ، واقتصر عليه أبو عبيدة<sup>(٣)</sup> والطبري<sup>(٤)</sup> ، ولم يصرح أحد منهم بأنّ "سنين" مفعول "لبثوا" ، وجوّزه ابن خالويه<sup>(٥)</sup> والمهدوي<sup>(٦)</sup> والطوسي<sup>(٧)</sup> وغيرهم<sup>(٨)</sup> ، وصرّح هؤلاء الثلاثة بأنّ "سنين" مفعول "لبثوا" ، و"ثلاثمائة" بدل.

وهذا التوجيه عندي فيه تكلف ؛ لأنّ فيه حمل الكلام على التقديم والتأخير ، ومتى أمكن حمل الكلام على أصله فهو أولى.

#### توجيه الفراء الثاني :

أن تكون "سنين" منصوبة على التمييز ، وهذا التوجيه عنده على قول بعض العرب الذين يضعون "سنين" في موضع "سنة" ، واحتج لما ذهب إليه بقول عنتره :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً      سوّداً كخافية الغراب الأسحم

(١) ارتشاف الضرب ١٣٩٩/٣ ، والبحر ٣٦٠/٨ ، وهمع الهوامع ١٤٨/٣-١٤٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٢.

(٣) مجاز القرآن ٣٩٨/١.

(٤) جامع البيان ٢٣٢/١٥.

(٥) إعراب القراءات السبع ٣٨٩/١-٣٩٠.

(٦) شرح الهداية ٣٩٣/٢.

(٧) التبيان في تفسير القرآن ٣١/٧.

(٨) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : علل القراءات ٣٣٧/١ ، وغرائب التفسير ٦٥٨/١ ، والتفسير الكبير ١١٢/١١ ،

وغرائب القرآن ٤٢١/٤.

وحجته أنه وصف "حلوبة" — وهي تمييز مفرد — بـ "سوداً" ، وهي جمع .

وهذا التوجيه جوّزه المهدي<sup>(١)</sup> وابن عطية<sup>(٢)</sup> وغيرهما<sup>(٣)</sup> .

وقد اعترض لهذا التوجيه بأمور :

١ — ذهب الزجاج<sup>(٤)</sup> وجماعة<sup>(٥)</sup> إلى أنه يلزم على هذا التوجيه أن يكون أصحاب

الكهف قد لبثوا تسعمائة سنة .

ووجه ما ذكره الزجاج أن المميز واحد من العدد ، فإذا قيل : مائة رجل فالمميز

"رجل" ، وهو واحد من المائة ، وعلى ذلك إذا قيل : ثلاثمائة سنين فـ "سنين" واحدة من

"ثلاثمائة" ، وأقل السنين ثلاثة ، فيكون المجموع تسعمائة سنة<sup>(٦)</sup> .

ودفع ابن الحاجب ما ذهب إليه الزجاج ؛ لأن ما ذكره لو كان وارداً على هذا

التوجيه فإنه يرد أيضاً على قراءة الإضافة ؛ لأنه ليس لها وجه سوى التمييز ، والحق أن ما

ذكره غير لازم ؛ لأن ما ذكره مخصوص بأن يكون المميز مفرداً ، أما إذا كان جمعاً فغير وارد

نحو : ثلاثة أثواب ، فضلاً عن أن الأصل في التمييز مطلقاً أن يكون جمعاً ، وإنما يعدل إلى

المفرد لغرض<sup>(٧)</sup> .

٢ — ذهب ابن الحاجب<sup>(٨)</sup> وجماعة<sup>(٩)</sup> إلى أن هذا التوجيه فيه شذوذ من وجهين :

(١) شرح الهداية ٣٩٤/٢ .

(٢) المحرر ٣٩٠/١٠ .

(٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٢١٥ ، وغرائب التفسير ٦٥٨/١ ، وإبراز

المعاني ٥٦٨ .

(٤) شرح السيرافي ١٦٧/٤ ، والمفصل ٢٥٦ .

(٥) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : التخمير ٥٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٦ ، والتصريح ٢٧٣/٢ .

(٦) شرح السيرافي ١٦٧/٤ ، التخمير ٥٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦١٢/١ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٦١٢-٦١٣ ، وينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٦/٣ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٦١١/١ .

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ٣٢٠/١ ، والبحر ١١٧/٦ ، والدر ٤٧١/٧ .

١- نصب مميز المائة.

٢- جمعه.

أما نصب مميز "مائة" فمذهب جمهور النحويين أنه خاص بضرورة الشعر<sup>(١)</sup>، وعزي إلى ابن كيسان أنه أجازته في السعة، فأجاز أن يقال: مائة ثوباً<sup>(٢)</sup>، ولم أف على من عزا هذا القول إلى الفراء، وتوجيه القراءة يدل على أنه يجيزه ويجعله لغة قوم من العرب.

وأما جمع مميز "مائة" فقد عزا جماعة من النحويين إلى الفراء إجازته، ونقلوا قوله في هذه القراءة<sup>(٣)</sup>، وقد تبع الفراء فيما ذهب إليه ابن مالك<sup>(٤)</sup> وابنه<sup>(٥)</sup> والمرادي<sup>(٦)</sup> وجماعة من النحويين<sup>(٧)</sup>، واستدلوا بقراءة: « ثلاثمائة سنين » بالإضافة؛ لتعين كون "سنين" في هذه القراءة تمييزاً.

٣- ذكر النحويون في استدلال الفراء بقول الشاعر:

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً      سُودًا كخافية الغراب الأسحم

نظراً من وجوه:

(١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: الكتاب ٢٠٨/١، والمقتضب ١٦٦/٢-١٦٩، وشرح السيرافي ١٦٦/٤، والتبصرة والتذكرة ٤٨٩/١-٤٩٠، وشرح جمل الزحاجي لابن خروف ١٠٠٠/٢، ولابن عصفور ٣٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣-١٦٦٨، وشرح جمل الزحاجي لابن الضائع ٣٢٠/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٣١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١١٠٧/٢، والتصريح ٢٧٣/٢، وهمع الهوامع ٧٦/٤.

(٢) شرح التسهيل ٣٩٥/٢، وارتشاف الضرب ٧٤٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٢٤/٣، وهمع الهوامع ٧٦/٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٧٤٤/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٢٤/٣، والمساعد ٦٩/٢، وتعليق الفرائد ١٣/٧، وهمع الهوامع ٧٦/٤.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣.

(٥) شرح الألفية ٧٣١.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١٣٢٤/٣.

(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: شرح الكافية للرضي ٣٠٥/٣، وإرشاد السالك ٨٣٥/٢، والمساعد ٦٩/٢، وشفاء العليل ٥٦١/٢-٥٦٢، وتعليق الفرائد ١٣/٧، والتصريح ٢٧٣/٢.

١— ذهب السيرافي إلى أنّ بين البيت والآية فرقاً ؛ فـ "سوداً" في البيت جاء بعد المميز ، فجاز أن يحمل على اللفظ مرة ، وعلى المعنى مرة ، كما يقال : "كل رجلٍ ظريفٍ عندي" برفع "ظريف" وجره ، وليس قبل "سنين" في الآية شيء وقع به التمييز ، فتكون مثل "سوداً"<sup>(١)</sup>.

٢— نقل الفارسي عن أبي عمر الجرمي عن أبي عبيدة أنّ الحلوبة تكون واحداً وتكون جمعاً ، وإذا كان الأمر كذلك فيمكن أن يكون الشاعر جعل الحلوبة جمعاً ، وجعل السود وصفاً لها ، قال الفارسي : « فإن قلت : يكون "حلوبة" في البيت واحداً ولا يكون جمعاً ؛ لأنه تفسير العدد ، وهذا الضرب من العدد يُفسّر كالأحاد دون الجمع ، قيل : هذا لا يمتنع إذا كان المراد به الجمع أن يكون تفسيراً لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الأحاد ، فكذلك الحلوبة يراد به الجمع ولا يمتنع أن يكون تفسيراً كما لا يمتنع : عشرون نفرًا ، وثلاثون قتيلاً »<sup>(٢)</sup>.

٣— رد ابن يعيش استدلال الفراء بالبيت بأنّ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل ؛ فإنّه يجوز أن يقال : "يا زيد الطويل" ، ولا يجوز : يا الطويل<sup>(٣)</sup>.

### التوجيه الثالث :

أن تكون "سنين" منصوبة بدلاً من "ثلاث" .

وهذا التوجيه اقتصر عليه المبرد<sup>(٤)</sup> والفارسي<sup>(٥)</sup> وابن الحاجب<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup> ، وجوّزه

(١) شرح السيرافي ١٦٨/٤ .

(٢) الحجة ١٣٨/٥ .

(٣) شرح المفصل ٢٥/٦ .

(٤) المقتضب ١٦٨/٢ .

(٥) الحجة ١٤٠/٥ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٦١١/١ .

(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : حجة القراءات ٤١٤ ، والوسيط ١٤٤/٣ ، وكشف المشكلات ٧٥٣/٢ ، والموضح ٧٧٨/٢ ، ومفاتيح الأغاني ٢٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٦ ، وأنوار التنزيل ٤٦٩/٥ ، وشرح

الأحفش<sup>(١)</sup> والنحاس<sup>(٢)</sup> وابن عطية<sup>(٣)</sup> وأبو حيان<sup>(٤)</sup> وغيرهم<sup>(٥)</sup>.  
 وضعفه بعضهم ؛ لأنّ البدل على نية طرح المبدل منه ، وعلى ذلك يكون التقدير :  
 "ولبثوا في كهفهم سنين" ، وبذلك يفوت تعيين مدة لبثهم ، ولا يكون مقصوداً ، والأمر  
 بخلاف ذلك<sup>(٦)</sup>.  
 وأجيب عن ذلك بأنّ نية الطرح غالبية لا لازمة<sup>(٧)</sup>.

### التوجيه الرابع :

أن تكون "سنين" منصوبة عطف بيان من "ثلاث".  
 وهذا التوجيه اختاره الخوارزمي<sup>(٨)</sup> وشيخ زاده<sup>(٩)</sup> والشهاب الخفاجي<sup>(١٠)</sup> ، واقتصر  
 عليه الزمخشري<sup>(١١)</sup> والنسفي<sup>(١٢)</sup> ، وجوّزه الزجاج<sup>(١٣)</sup> ومكي<sup>(١٤)</sup> وتاج القراء الكرمانى<sup>(١٥)</sup>

= العوامل المائة ١٥٠ .

(١) معاني القرآن ٤٣٦/٢ .

(٢) إعراب القرآن ٤٥٣/٢ .

(٣) المحرر ٣٩٠/١٠ .

(٤) البحر ١١٧/٦ .

(٥) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الكشف ٥٨/٢ ، والتبيان في تفسير القرآن ٣١/٧ ، وإعراب القرآن المنسوب لقوام  
 السنة ٢١٤ ، والبيان ١٠٦/٢ ، والتبيان ٨٤٤/٢ ، والفريد ٣٢٨/٣ ، وإبراز المعاني ٥٦٨ ، والدرر ٤٧١/٧ ، والتصريح ٢٧٣/٢ .

(٦) حاشية شيخ زاده ٤٦٩/٥ ، والتصريح ٢٧٣/٢ .

(٧) التصريح ٢٧٣/٢ .

(٨) التخمير ٥٢/٣ .

(٩) حاشية شيخ زاده ٤٦٩/٥ .

(١٠) حاشية الشهاب ١٦٢/٦ .

(١١) الكشف ٤٨١/٢ . وذهب الزمخشري إلى أنّ "سنين" بدل في : المفصل ٢٥٦ .

(١٢) مدارك الترتيل ٢٢/٣ .

(١٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٨/٣ .

(١٤) الكشف ٥٨/٢ .

(١٥) غرائب التفسير ٦٥٨/١ .

وغيرهم<sup>(١)</sup>.

واحتج الخوارزمي لهذا التوجيه بأن التمييز وعطف البيان كلاهما للتفسير ، فإذا تعذر أحدهما أقيم الآخر مقامه<sup>(٢)</sup>.

أما المنتجب<sup>(٣)</sup> وأبو شامة<sup>(٤)</sup> وأبو حيان<sup>(٥)</sup> فعندهم أن هذا التوجيه ضعيف ؛ لأن مجيء عطف البيان من النكرة لا يجوز عند البصريين.

التوجيه الخامس :

أن تكون "سنين" مجرورة بدلاً من "مائة" ؛ لأنها في معنى "مئين".  
وهذا التوجيه جوزّه الأخفش<sup>(٦)</sup> والنحاس<sup>(٧)</sup> وأبو حيان<sup>(٨)</sup> وغيرهم<sup>(٩)</sup>.

التوجيه السادس :

أن تكون "سنين" مجرورة نعتاً لـ "مائة".  
وهذا التوجيه جوزّه الزجاج<sup>(١٠)</sup> وابن القواس<sup>(١١)</sup> وغيرهما<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : المحرر ٣٩٠/١٠ ، والبيان ١٠٦/٢ ، والتفسير الكبير ١١٢/١١ ، وغرائب القرآن ٤٢١/٤ ، والدر ٤٧١/٧ ، والتصريح ٢٧٣/٢ .

(٢) التخمير ٥٢/٣ .

(٣) الفريد ٣٢٨/٣ .

(٤) إبراز المعاني ٥٦٨ .

(٥) البحر ١١٧/٦ .

(٦) معاني القرآن ٤٣٦/٢ .

(٧) إعراب القرآن ٤٥٣/٢ .

(٨) البحر ١١٧/٦ .

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : علل القراءات ٣٣٧/٢ ، والكشف ٥٨/٢ ، والبيان ١٠٦/٢ ، والبيان ٨٤٤/٢ ، والفريد ٣٢٨/٣ ، وإبراز المعاني ٥٦٨ .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٨/٣ .

(١١) شرح ألفية ابن معط ١١٠٦/٢ .

(١٢) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : غرائب التفسير ٦٥٨/١ ، وحاشية الشهاب ١٦٢/٦ ، وروح المعاني ٢٤١/٨ .

وقد ذكر الزجاج أنه إنما جاز أن تكون "سنين" نعتاً لـ"مائة" ؛ لأنّ النعت في المعنى راجع إلى "ثلاث" ، واستدل بقول الشاعر :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً      سوداً كخافية الغراب الأسحم  
قال الزجاج: « فجعل "سوداً" نعتاً لـ"حلوبة" ، وهو في المعنى نعت لجملة العدد »<sup>(١)</sup> ،  
وما استدل به الزجاج لا يستقيم على ما ذكره الفارسي من أنّ "الحلوبة" تكون واحداً ،  
وتكون جمعاً.

وذهب السيرافي إلى قبح جعل "سنين" نعتاً لـ"مائة" ؛ لأنّها جامدة ليس فيها معنى فعل<sup>(٢)</sup>.

#### التوجيه السابع :

أن تكون "سنين" مجرورة عطف بيان من "مائة".

وهذا التوجيه جوّزه تاج القراء الكرمانى<sup>(٣)</sup>.

هذا ما قيل في القراءة ، والذي يترجح عندي هو أن تكون "سنين" عطف بيان أو بدلاً من "ثلاث" ؛ لما يأتي :

١- أن الصحيح هو مجيء عطف البيان من النكرة، وهو مذهب الكوفيين<sup>(٤)</sup> والفرسي<sup>(٥)</sup> ،

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٩/٣.

(٢) شرح السيرافي ١٦٧/٤.

(٣) غرائب التفسير ٦٥٨/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٢٦/٣، وارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، وإرشاد السالك ٦١٦/٢، والتصريح ١٣١/٢، وهمع الهوامع ١٩١/٥.

(٥) شرح التسهيل ٣٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥١٦، وارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤، والتصريح ١٣١/٢، وهمع الهوامع ١٩١/٥.

واختاره ابن عصفور<sup>(١)</sup> وابن مالك<sup>(٢)</sup> وجماعة من النحويين<sup>(٣)</sup>.

أمّا منع مجيء عطف البيان من النكرة فهو مذهب نقله الشلويين عن البصريين<sup>(٤)</sup> ، وقد شكك ابن مالك في صحة ما نقله ؛ لأنّ هذا النقل لم يرد من غير جهته ، ولو افترض صحة ما نقل عنهم فالدليل أحق بالانقياد إليه ؛ لأنّ النكرة يلزمها الإبهام ، فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة<sup>(٥)</sup>.

٢— أنّ التوجيهات الأخرى لم تخل من قادح أو تكلف.

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٤-١١٩٥.

(٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح الألفية لابن الناظم ٥١٥، وشرح ألفية ابن معط لابن النحوية ٧٤١، وإرشاد السالك ٢/٦١٦.

(٤) حواشي المفصل ٤٠٩.

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٢٦.

## ٩٩- زيادة (لا) النافية

قال تعالى : ﴿لَا يَنْفَعُ الْكُفْرَانَ كَثْرَةُ سُلُوكِنَا بِمَا كَانَ يَأْمُرُكَ اللَّهُ فِىْ مَا كَانَتْ تَكْفُرُ بِهِ لِقُلُوبِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَسَفٌ لِّكُلِّ قَوْمٍ﴾

(١) ﴿لَا يَنْفَعُ الْكُفْرَانَ كَثْرَةُ سُلُوكِنَا بِمَا كَانَ يَأْمُرُكَ اللَّهُ فِىْ مَا كَانَتْ تَكْفُرُ بِهِ لِقُلُوبِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَسَفٌ لِّكُلِّ قَوْمٍ﴾

قال الفراء : « وقد قرأها بعضهم (٢) : "ألاَّ يَطَّوْفُ" ، وهذا يكون على وجهين :

أحدهما : أن تجعل "لا" مع "أن" صلة على الإلغاء ، كما قال : ﴿لَا يَنْفَعُ الْكُفْرَانَ كَثْرَةُ سُلُوكِنَا بِمَا كَانَ يَأْمُرُكَ اللَّهُ فِىْ مَا كَانَتْ تَكْفُرُ بِهِ لِقُلُوبِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَسَفٌ لِّكُلِّ قَوْمٍ﴾

والمعنى (٣) ، والمعنى : " ما منعك أن تسجد " . والوجه الآخر : أن تجعل الطواف بينهما يرخص في تركه . والأول المعمول به (٤) .

قراءة : « ألاَّ يَطَّوْفُ » قراءة مشكلة عند بعضهم ؛ لأنهم رأوها تدل على أن ترك الطواف بين الصفا والمروة لا إثم فيه ولا حرج ، وهو مخالف لما عليه أكثر أهل العلم ، وروي عن عائشة رضي الله عنها إنكار هذه القراءة ؛ لأجل ذلك ، ولمخالفتها رسم المصحف (٥) .

وقد ذكر الفراء توجيهين ، اقتصر عليهما من جاء بعده من النحويين ، وهما :

### التوجيه الأول :

أن تكون "لا" صلة كما هي كذلك في قوله تعالى : « قال ما منعك ألاَّ تسجد » .

وهذا التوجيه اقتصر عليه الطبري (٦) والسمعاني (٧) والقرطبي (٨) ، وجوزّه ابن جني (٩)

(١) البقرة : آية ١٥٨ .

(٢) قرأ بزيادة "لا" علي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأنس بن مالك رضي الله عنهم وجماعة آخرون .

شواذ ابن خالويه ١٨ ، والمختص ١١٥/١ ، وشواذ القراءات ٧٩ .

(٣) الأعراف : من الآية ١٢ .

(٤) معاني القرآن ٩٥/١ .

(٥) جامع البيان ٥١/٢ ، والجامع ١٨٢/٢ .

(٦) جامع البيان ٥١/٢ .

(٧) تفسير القرآن ١٦٠/١ .

(٨) الجامع ١٨٢/٢ .

(٩) المختص ١١٦/١ .

والعكبري<sup>(١)</sup> والمنتجب<sup>(٢)</sup> وأبو حيان<sup>(٣)</sup> والسمين<sup>(٤)</sup>.

### التوجيه الثاني :

أن تكون "لا" على بابها للنفي ، وليست بصلة.

وهذا التوجيه اختاره ابن جني<sup>(٥)</sup> ، وجوزّه العكبري<sup>(٦)</sup> والمنتجب<sup>(٧)</sup> وأبو حيان<sup>(٨)</sup> والسمين<sup>(٩)</sup>.

ويظهر اختلاف معنى القراءة على كل توجيه ؛ فإنّ من ذهب إلى التوجيه الأول أراد أن تكون القراءة كقراءة الجمهور الدالة على الأمر بالطواف بهما ؛ فإنّ قوله : « إن الصفا والمروة من شعائر الله » خبر في معنى الأمر ، وقوله : « فلا جناح عليه أن يطوّف بهما » ليس المقصد منه إباحة الطواف ؛ لأنّ ذلك بعد الأمر غير مستقيم ، وإنما المقصد منه رفع ما وقع في نفوس قوم من العرب من أنّ الطواف بينهما فيه حرج ، وإعلامهم أنّ ما وقع في نفوسهم محافٍ للصواب ، واختلف في سبب تخرجهم على أقوال<sup>(١٠)</sup> : أشهرها ما روي عن الشعبي (ت ١٠٣هـ) أنّ العرب كانت في الجاهلية تطوف بين الصفا والمروة إجلالاً لوثنين : أحدهما إساف على الصفا ، والآخر نائلة على المروة ، فلما جاء الإسلام كرهوا الطواف ؛

(١) إعراب القراءات الشواذ ٢١٩/١.

(٢) الفريد ٣٩٦/١.

(٣) البحر ٤٥٦/١.

(٤) الدر ١٩٠/٢.

(٥) المحتسب ١١٦/١.

(٦) إعراب القراءات الشواذ ٢١٩/١.

(٧) الفريد ٣٩٧-٣٩٦/١.

(٨) البحر ٤٥٧-٤٥٦/١.

(٩) الدر ١٩٠/٢.

(١٠) تنظر الأقوال في : جامع البيان ٤٥/٢-٤٨، والمحرر ٢٧/٢-٢٨.

لأنه كان من أجل الوثنيين ، فأخبر الله أنهما من شعائره<sup>(١)</sup>.

والقاتلون بأن الطواف مأمور به على وجه اللزوم اختلفوا :

فمنهم من ذهب إلى أنه ركن كعائشة رضي الله عنها وعروة بن الزبير (ت ٩٣هـ) ومالك (ت ١٧٩هـ) والشافعي (ت ٢٠٤هـ) وأحمد (ت ٢١٤هـ) في رواية عنه<sup>(٢)</sup>.  
ومنهم من ذهب إلى أنه واجب كالحسن البصري والثوري (ت ١٦١هـ) وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> (ت ١٥٠هـ).

وأما من ذهب إلى التوجيه الثاني فإنه يرى أن الطواف ليس بواجب ، وأن قراءة الجمهور فيها رفع الجناح في فعل الطواف نصًا ، وهذه القراءة فيها رفع الجناح في الترك نصًا ، وكلتا القراءتين تدل على التخيير بين الفعل والترك<sup>(٤)</sup>.

ومن يرى أن الطواف ليس بواجب ابن عباس وأنس (ت ٩٣هـ) وابن الزبير رضي الله عنهم ومجاهد وابن سيرين (ت ١١٠هـ) وأحمد في رواية عنه<sup>(٥)</sup>.

والذي يظهر لي أن تكون "لا" في القراءة صلة ، فتتحد هي وقراءة الجمهور في المعنى ، ويكون الطواف غير مرخص في تركه كما هو قول جمهور أهل العلم.

(١) جامع البيان ٤٦/٢ ، والحرر ٢٨/٢ .

(٢) المغني لابن قدامة ٤٠٧/٣ .

(٣) المغني لابن قدامة ٤٠٨/٣ .

(٤) البحر ٤٥٦/١ - ٤٥٧ .

(٥) المغني لابن قدامة ٤٠٧/٣ - ٤٠٨ .

## ١٠٠- جواز الاعتراض بأكثر من جملة

قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا حَمِيمُ بَدِّئْ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ إِذْ أُنزِلَ عَلَيَّ الْوَحْيَ وَإِذْ أَنذَرْتُ الْكَلْبَ بِمَا لَبَّسَ لَهُ الْخَمْرَ كَتُمٌ مِّنْهُمَا كَأَنَّمَا يُرِي الْقَوْمَ الْمَاءَ كَالْهَيَّاجِ الْوَدِيمِ ﴾ [سورة مريم: ٩٦-١٠٠]

قال الفراء : « وقرأ ابن عباس بكسر الأول<sup>(١)</sup> وفتح : "أَنَّ الدين عند الله الإسلام" ، وهو وجه جيد ، جعل "إنه لا إله إلا هو" مستأنفة معترضة ، كأنّ الفاء تراد فيها ، وأوقع الشهادة على : "أَنَّ الدين عند الله"<sup>(٢)</sup> .

لقراءة : « إِنَّه لا إله إلا هو » بالكسر توجيهات ثلاثة ، للفراء توجيه واحد منها ، وإليك التفصيل :

توجيه الفراء :

ذهب إلى أنّ الهمزة كسرت لوقوعها في ابتداء جملتها ، وعلى ذلك فجملة "إنّ لا إله إلا هو" معترضة ؛ لتأكيد المعنى بين المعطوف عليه "الله" والمعطوف "الملائكة" .

أمّا معمول "شهد" فهو قوله تعالى في الآية بعدها : « أَنَّ الدين عند الله الإسلام » .

وفي قول الفراء : « كأنّ الفاء تراد فيها » دلالة على أنّ جملة "إنّ لا إله إلا هو" جملة

(١) آل عمران : آية ١٨-١٩ .

(٢) قراءة كسر همزة "إنّ لا إله إلا هو" تُسبت إلى ابن عباس والحسن .

جامع البيان ٢٠٩/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/١ ، وشواذ ابن خالويه ٢٦ ، والجامع ٤٣/٤ ، والبحر ٤٠٣/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٤٧٢/١ .

(٣) معاني القرآن ٢٠٠/١ .

اعتراضية ؛ لأنّ دخول الفاء من علامات الجملة الاعتراضية التي تميز بينها وبين الجملة الحالية<sup>(١)</sup>.

وهذا التوجيه اقتصر عليه الطبري<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> والنحاس<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> وغيرهم<sup>(٦)</sup>، وجوّزه البيضاوي<sup>(٧)</sup> والألوسي<sup>(٨)</sup>.

ولم يرتض أبو حيان هذا التوجيه ؛ لأنّه يؤدي إلى وقوع ثلاثة اعتراضات في جملة "شهد الله" هي :

- ١— ما سبق ذكره في اعتراض جملة "لا إله إلا هو" بين فاعل "شهد" والمعطوف عليه.
  - ٢— الاعتراض بجملة "لا إله إلا الله" بين المعطوف على فاعل "شهد" الملائكة وأولو العلم، والحال منه "قائماً" ومعموله وهو قوله : "أنّ الدين عند الله الإسلام".
  - ٣— الاعتراض بجملة "العزير الحكيم" إذا أعرب "العزير" خبراً لمبتدأ مضمّر<sup>(٩)</sup>.
- وقد ذيل أبو حيان إيراده لهذه الاعتراضات بقوله : « فانظر إلى هذه التوجيهات<sup>(١٠)</sup>»

(١) ينظر إفادة الفاء ذلك في : شرح التسهيل ٣٧٥-٣٧٧، والمساعد ٥٢/٢، وتعليق الفرائد ٢٧١/٦.

(٢) جامع البيان ٢٠٩/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/١.

(٤) معاني القرآن الكريم ٣٧١/١.

(٥) الكشف ٤١٨/١.

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : المحرر ٤١/٣، وإعراب القراءات الشواذ ٣٠٨-٣٠٩، والفريد ٥٥٤/١، والجامع ٤٣/٤.

(٧) أنوار التنزيل ٣٠/٣.

(٨) روح المعاني ١٠١/٢.

(٩) فإنّ أعرب بدلاً من "هو" أو نعتاً له على مذهب الكسائي في إجازته وصف الضمير الغائب لم يكن في الآية إلا اعتراضان. البحر ٤٠٧/٢، والدر ٨٢/٣.

(١٠) يريد بالتوجيهات هذا التوجيه وما سبقه من توجيهات لقراءة أخرى.

البعيدة التي لا يقدر أحدٌ أن يأتي لها بنظير من كلام العرب ، وإنما حمل ذلك على العجمة وعدم الإمعان في تراكيب كلام العرب وحفظ أشعارها «<sup>(١)</sup>» .

### التوجيه الثاني :

أنَّ "شهد" أجري مجرى "قال" ، فكسرت الهمزة بعده كما تكسر بعد القول ، وعلى ذلك فمعمول "شهد" جملة "إنه لا إله إلا هو" كالجملية المحكية بعد القول الصريح.

وهذا التوجيه هو أحد القولين المختارين عند أبي حيان<sup>(٢)</sup> ، وجوزّه البيضاوي<sup>(٣)</sup> والسمين<sup>(٤)</sup> والألوسي<sup>(٥)</sup> .

واستدل لحمل القراءة على هذا التوجيه بدليلين :

١— أن "شهد" في القراءة بمعنى "قال" ، ويؤيد ذلك أن "شهد" بمعنى "قال" لغة قيس بن عيلان<sup>(٦)</sup> .

٢— أن التفسير جاء بذلك ، فقد فسر ابن الأعرابي "شهد الله" بـ "قال الله"<sup>(٧)</sup> .

وأرى أن في هذا التوجيه ضعفاً من وجهين :

١— إجراء ما كان في معنى القول مجراه في كسر الهمزة "إن" جارٍ على مذهب الكوفيين دون البصريين<sup>(٨)</sup> ، وحمل القراءة على وجه لا اختلاف فيه أو الخلاف فيه يسير أولى

(١) البحر ٤٠٩/٢ .

(٢) البحر ٤٠٣/٢ ، ٤١٠ .

(٣) أنوار التنزيل ٣٠/٣ .

(٤) الدر ٧٤/٣ .

(٥) روح المعاني ١٠١/٢ .

(٦) البحر ٤٠٣/٢ ، والدر ٧٤/٣ ، ولم أجد من قال : إن "شهد" بمعنى "قال" في لغة قيس بن عيلان غير صاحب الدر ، وقد نسب النقل إلى مؤرخ السدوسي .

(٧) تهذيب اللغة "شهد" ٧٢-٧٣ ، ولسان العرب ٢٣٩/٣ ، والدر ٧٤/٣ .

(٨) مذهب الكوفيين والبصريين في : البحر ٤٤٦/٢ ، والدر ١٥٢/٣ .

من حملها على وجه مختلف فيه اختلافاً كبيراً.

٢— حمل القراءة على هذا التوجيه يجعل معنى "شهد" فيها مخالفاً لمعنى "شهد" في قراءة فتح الهزمة ؛ لأن معنى القراءة فيها : "علم" أو "اعلم"<sup>(١)</sup>، وتوافق معنى القراءتين أولى.

### التوجيه الثالث :

أن الهزمة كسرت لوقوعها بعد الفعل "شهد" المعلق باللام<sup>(٢)</sup> التي لم تدخل ؛ لأن الخبر منفي ، واللام لا تدخل على خبر "إن" المنفي إلا شذوذاً<sup>(٣)</sup>.

ومعمول "شهد" على هذا التوجيه جملة "إنه لا إله إلا هو" ؛ لأن الفعل معلق عن العمل لفظاً لا محلاً.

وهذا التوجيه هو أحد القولين المختارين عند أبي حيان<sup>(٤)</sup> ، وعندى أن هذا التوجيه متكلف ؛ لأن اللام هي المعلقة<sup>(٥)</sup> ، وهي لا تدخل على خبر "إن" المنفي إلا شذوذاً ، فكيف تعلق وهي لا تدخل أصلاً ؟

إنما أثر تعليقها وهي محذوفة في بعض المواضع التي جاز دخولها فيها ، لكنها لم تدخل كما في قول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

(١) تهذيب اللغة "شهد" ٧٢/٦ ، ولسان العرب ٢٣٩/٣ ، والمحزر ٤٠/٣ ، وقال أبو عبيدة : معنى "شهد الله" قضى الله . ورد ذلك ابن عطية . مجاز القرآن ٨٩/١ ، والمحزر ٤٠/٣ .

(٢) جاز تعليق "شهد" ؛ لأنه بمعنى "علم" .

(٣) البحر ٤١٠/٢ ، وانظر منع دخول اللام على دخول خبر "إن" المنفي في : سر صناعة الإعراب ٣٧٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٦-٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٠/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٦٣/٣ ، وجواهر الأدب ٩٠ ، وأوضح المسالك ٣٤٤/١ ، وخرانة الأدب ٣٣٠/١٠ .

(٤) البحر ٤١٠/٢ .

(٥) الكتاب ٢٣٦/١ ، والجنى الداني ١٢٨ ، ومغني اللبيب ٣٠٤ ، ومنهج السالك ٢٨/٢ .

(٦) البيت من الكامل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، في : المفضليات ٤٢١ ، وشرح أشعار الهذليين ٨/١ ، والمنصف ٣٢٢/١ ، ومغني اللبيب ٣٠٥ ، وتخليص الشواهد ٤٤٨ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٤/١ ، ٦٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٩/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٥٢/٤ .



قوله "فأخذناهم بغتة" بقوله :  
 « ولو أن أهل القرى »<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ابن مالك أن عدد الجمل المعارضة في الآية سبع جمل دون تفصيل<sup>(٣)</sup> ، وهي  
 على التفصيل : الجملة المركبة من "أن" وصلتها مع "ثبت" مقدرًا ، وجملة "أمنوا" ، وجملة  
 "اتقوا" ، وجملة "لفتحنا" ، وجملة "ولكن كذبوا" ، وجملة "فأخذناهم" ، وجملة "بما كانوا  
 يكسبون"<sup>(٤)</sup>.

وعدها أبو حيان أربع جمل هي : جملة "لو" ، وجملة جوابها ، وجملة الاستدراك ،  
 وجملة العطف عليها<sup>(٥)</sup>.

ومن شواهد الاعتراض بجملتين قول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

(١) الأعراف : الآيات ٩٥-٩٧.

(٢) الكشف ٩٨/٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٨/٢.

(٤) مغني اللبيب ٤٩٠-٤٩١ ، لكنّ ابن هشام ذكر أنّ ابن مالك كان من حقه أن يعدها ثمان جمل بإضافة قوله : "وهم  
 لا يشعرون" .

وفيما ذكره ابن هشام نظر ؛ لأنّ ابن مالك حصر جمل الاعتراض في قوله : "ولو أنّ أهل القرى" الآية ، وقوله :  
 "وهم لا يشعرون" في الآية قبلها ، وابن مالك في ذلك كان متابعًا للزمخشري . ينظر : الكشف ٩٨/٢.

(٥) التذييل والتكميل ١٠١/٣.

(٦) من الوافر ، لزهير بن أبي سلمى ، في : ديوانه ٣٤٢ ، واللامات ٨٤ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/٢ ، ومغني اللبيب  
 ٥١٦ ، وشفاء العليل ٥٥٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٢١/٢.

لعمرك والخطوب مُغَيِّرات وفي طول المعاشرة التقالي  
 لقد باليت مظعن أمّ أوفى ولكن أمّ أوفى لا تبالي  
 فقد اعترض بين القسم "لعمرك" وجوابه "لقد باليت" بجملتين هما "والخطوب  
 مغَيِّرات" و"وفي طول المعاشرة التقالي".

كما استدلووا بشواهد أخرى من القرآن والشعر فيها اعتراض بأكثر من جملة ؛ لكنّها  
 خرجت على غير الاعتراض<sup>(١)</sup>.

**الثالث :** جواز الاعتراض بجملتين ، وإلى هذا ذهب أبو حيان في بعض كتبه<sup>(٢)</sup>.

والذي يترجح عندي جواز الاعتراض بأكثر من جملتين ؛ لورود الشواهد على ذلك ،  
 ومن ثمّ فإنّ حمل القراءة على التوجيه الذي ذكره الفراء أرجح ؛ لما يأتي :

١— أنّ الراجح جواز الاعتراض بأكثر من جملتين.

٢— أنّ الثابت في القراءة على توجيه الفراء اعتراض بجملتين ، وذلك جائز على مذهب  
 أبي حيان الرافض لهذا التوجيه ، أمّا الاعتراض بالثالث بجملة "العزير الحكيم" فليس  
 بثابت ، بل هو محتمل.

ولو كان أبو حيان يرى أنّ جمل الاعتراض في الآية ثلاث ، فهو قد أثبت أربع جمل  
 معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه في سورة الأعراف كما سبق.

(١) كالأية ٣٦ ، من آل عمران ، فقد أثبت الزمخشري فيها الاعتراض بجملتين. وخرّج أبو حيان ذلك على وجه لا  
 يكون فيه اعتراض.

الكشاف ٤٢٥/١-٤٢٦ ، والبحر ٤٤٠/٢.

وكالأية ٤٣-٤٤ من النحل ، فقد استدلّ بهما ابن مالك على الاعتراض بجملتين ، وحملها ابن هشام على غير  
 الاعتراض .

شرح التسهيل ٣٧٨/٢ ، ومغني اللبيب ٥١٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٦١٧/٣ ، والبحر ١٤٧/٥ .

يقول السمين ردًا على أبي حيان حين نسب من يقول بتوجيه الفراء إلى العجمة والجهل بتراكيب العرب : « قلت : ونسبته كلام أعلام الأمة إلى العجمة وعدم معرفتهم بكلام العرب وحملهم كلام الله على ما لا يجوز ... غير مقبولة ولا مسلمة ، بل المتبادر إلى الذهن ما نقله الناس ، وتلك الاعتراضات بين أثناء كلمات الآية الكريمة موجود نظيرها في كلام العرب ، وكيف يجهل الفارسي والزمخشري والفراء وأضرابهم ذلك ؟ وكيف يتجحح باطلاعه على ما لم يطلع عليه مثل هؤلاء؟!...»<sup>(١)</sup>.

٣— أن التوجيهين الآخرين اللذين اختارهما أبو حيان لم يسلموا من الضعف السابق بيانه.

## ١٠١- زيادة الواو في جواب (لَمَّا)

قال تعالى : ﴿لَمَّا جَاءَ الْوَاوُ فِي الْجَوَابِ﴾ (١).

قال الفراء : « وقوله : "فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية" جواب ، وربما أدخلت العرب في مثلها الواو ، وهي جواب على حالها ، كقوله في أول السورة : ﴿لَمَّا جَاءَ الْوَاوُ فِي الْجَوَابِ﴾ (٢) ، والمعنى — والله أعلم — : أوحينا إليه .

وهي في قراءة عبد الله (٣) : "فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية" ، ومثله في الكلام : "لما أتاني وأثب عليه" ، كأنه قال : وثبت عليه « (٤) .

للنحويين في قراءة عبد الله بن مسعود **t** بزيادة الواو توجيهاً ، هما :

توجيه الفراء :

ذهب الفراء إلى أن الواو في قوله : « وجعل السقاية » صلة في جواب "لَمَّا" .

(١) يوسف : من آية ٧٠ .

(٢) يوسف : من آية ١٥ .

(٣) قراءة عبد الله بن مسعود **t** بزيادة الواو في "جعل" في : الكشاف ٣٣٤/٢ ، والمحرر ٣٤٠/٩ ، والدر ٥٢٤/٦ . قال أبو حيان : « وقرأ عبد الله فيما نقل الزمخشري : "وجعل السقاية في رحل أخيه أمهلهم حتى انطلقوا ثم أذن" ، وفي نقل ابن عطية بزيادة واو في "جعل" دون الزيادة التي زادها الزمخشري بعد قوله : "في رحل أخيه" . البحر ٣٢٩/٥ .

والحق أن الزمخشري لم يجعل الزيادة بعد قوله : "رحل أخيه" في قراءة عبد الله بن مسعود **t** وإنما هي في تقدير جواب من عنده . قال السمين : « ربما وقع الشيخ على نسخة سقيمة » . الدر ٥٢٤/٦ - ٥٢٥ .

(٤) معاني القرآن ٥٠/٢ ، وينظر : ١٠٨/١ ، ٢١١/٢ ، ٣٩٠ ، ٢٤٩/٣ .



وتوجيه الفراء هذا جوّزه أبو حيان<sup>(١)</sup> والسمين<sup>(٢)</sup> والشهاب الخفاجي<sup>(٣)</sup> والألوسي<sup>(٤)</sup>.

### التوجيه الثاني :

أن تكون الواو عاطفة ، وجواب "لَمَّا" محذوف .

وهذا التوجيه اقتصر عليه الزمخشري<sup>(٥)</sup> والبيضاوي<sup>(٦)</sup> ، وجوّزه أبو حيان<sup>(٧)</sup> والسمين<sup>(٨)</sup> والألوسي<sup>(٩)</sup>.

واختلف أصحاب هذا التوجيه في تقدير المحذوف ؛ فالزمخشري والبيضاوي جعلوا التقدير : " فلما جهّزهم بجهازهم وجعل السقاية في رحل أخيه أمهلهم حتى انطلقوا ثم أذن مؤذن " ، وجعل أبو حيان التقدير : " فلما جهّزهم بجهازهم وجعل السقاية في رحل أخيه فقدها حافظها " .

وهذا التقدير مبني على أن يوسف — عليه الصلاة والسلام — إنّما أوحى إليه أن يجعل السقاية في رحل أخيه فقط ، ثم إنّ الموكل بما فقدها فنادى برأيه<sup>(١٠)</sup> ، ورد ذلك ابن

(١) البحر ٣٢٩/٥ .

(٢) الدر ٤٢٥/٦ .

(٣) حاشية الشهاب ٣٣٥/٥ .

(٤) روح المعاني ٢٣/٧ .

(٥) الكشف ٣٣٤/٢ .

(٦) أنوار التنزيل ٥٨/٥ .

(٧) البحر ٣٢٩/٥ .

(٨) الدر ٥٢٤/٦ .

(٩) روح المعاني ٢٣/٧ .

(١٠) البحر ٣٢٩/٥ .

عطية ؛ لأن تفتيش الأوعية يظهر أن تأذين المؤذن كان عن أمر يوسف عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup>.

ويظهر من توجيه القراءة اختلاف النحويين في جواز مجيء الواو زائدة ؛ إذ لهم في ذلك مذهبان :

**الأول :** الجواز ، وعزي إلى الكوفيين<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> ، وممن ذهب إلى ذلك الفراء<sup>(٤)</sup> والأخفش<sup>(٥)</sup> وثعلب<sup>(٦)</sup> والهروي<sup>(٧)</sup> وابن برهان<sup>(٨)</sup> وابن مالك<sup>(٩)</sup> وجماعة من النحويين<sup>(١٠)</sup>.

واستدل المحيزون بشواهد كثيرة من القرآن والشعر<sup>(١١)</sup> ، مضى طرف منها في توجيه الفراء ، ومنها أيضاً قوله تعالى : ﴿لَمْ يَكُن لِرَبِّهِمْ إِلاَّ حَسْبُ الْوَالِدِ﴾

(١) المحرر ٣٤٠/٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٣/٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٥/١ ، والإنصاف م (٦٤) ٤٥٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٨ ، ورفض المباني ٤٢٥ ، والجنى الداني ١٦٤ ، والفصول المفيدة ١٤٦ .

(٣) الإنصاف ٤٥٦/٢ ، والمبرد في المقتضب حكى القولين في المسألة ، وليس في كلامه ما يشعر بميله إلى أحدهما . ينظر : ٧٨-٧٧/٢ .

(٤) معاني القرآن ١٠٧/١-١٠٨ ، ٢٣٨ ، ٥٠/٢-٥١ ، ٢١١ ، ٣٩٠ ، ٢٤٩/٣ .

(٥) معاني القرآن ١٣٢/١ ، ١٤٧ ، ٤٩٧/٢ ، وينظر : الإنصاف ٤٥٦/٢ .

(٦) مجالس ثعلب ٥٩/١ .

(٧) الأزهية ٢٣٤-٢٣٦ .

(٨) شرح اللمع ٢٤٦/١ .

(٩) شرح التسهيل ٣٥٥/٣-٣٥٦ .

(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : معاني الحروف المنسوب للرماني ٦٣ ، وضرائر الشعر ٧٠-٧٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٤ .

(١١) تنظر الشواهد في : المقتضب ٧٧/٢-٩٨ ، والإنصاف ٤٥٦/٢-٤٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٨-٩٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣-٣٥٦ .

﴿قِيلَ يَا مَرْيَمُ إِنَّكِ عَلَىٰ غَدَاةٍ مُّبِينَةٍ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿قِيلَ يَا مَرْيَمُ إِنَّكِ عَلَىٰ غَدَاةٍ مُّبِينَةٍ﴾ (٢) .

والفراء لا يميز زيادتها في الجواب مطلقاً ، بل هو مقيد عنده بجواب "إذا" إذا لم تكن مبتدأة ، وجواب "فلماً" ، يقول : « وقوله عز وجل : "وأذنت لربها وحقت" ... وقال بعض المفسرين : جواب "إذا السماء انشقت" قوله : "وأذنت" ، ونرى أنه رأي ارتآه المفسر ، وشبهه بقول الله تبارك وتعالى : "حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها" ؛ لأننا لم نسمع جواباً بالواو في "إذ" مبتدأة ، ولا قبلها كلام ، ولا في "إذا" إذا ابتدئت ، وإنما تجيب العرب بالواو في قوله : "حتى إذا كان" ، و"فلما أن كان" لم يجاوزوا ذلك « (٣) ، وتابعه في ذلك الهروي (٤) .

أما الكسائي فأجاز زيادتها بين الصفة والموصوف في قوله تعالى : ﴿قِيلَ يَا مَرْيَمُ إِنَّكِ عَلَىٰ غَدَاةٍ مُّبِينَةٍ﴾ (٥) ، فجعل "الفرقان" صفة لـ"الكتاب" ، والواو صلة (٦) .

**الثاني :** منع مجيء الواو زائدة ، وهو مذهب جمهور البصريين (٧) ؛ لأن الواو حرف

(١) الأنبياء : آية ٩٦-٩٧ .

(٢) الانشقاق : آية ١-٥ .

(٣) معاني القرآن ٢٤٩/٣ ، وينظر : ٣٩٠/٢ .

(٤) الأزهية ٢٣٦ .

(٥) البقرة : آية ٥٣ .

(٦) البحر ٢٠٢/١ .

(٧) المقتضب ٧٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٣/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢ ، والإنصاف ٤٥٦/٢ ، والحي

الداي ١٦٦ .

وضع لمعنى ، فذكرها دون معناها يقتضي مخالفة الوضع ، ويورث اللبس<sup>(١)</sup> ، ثم إنَّ الحروف وضعت للاختصار ، وزيادتها ينقض هذا المعنى<sup>(٢)</sup> .

أمَّا الشواهد التي استدلت بها الكوفيون فجلها جاءت الواو فيها مقترنة بالجواب ، وقد أوَّله البصريون على حذف الجواب للعلم به إيجازاً واختصاراً<sup>(٣)</sup> .

قال ابن جني : « وذهب أصحابنا إلى أنَّ حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره ، وأنَّه لذلك ما حذفت هذه الأجوبة »<sup>(٤)</sup> .

والراجح عندي ما ذهب إليه البصريون ؛ لأنَّ حذف الجواب كثير في كلام العرب<sup>(٥)</sup> ، ولا تكلف في تقديره ، وفيه إبقاء للحرف على أصله الذي وضع له ، ولا سيما أنَّ أكثر شواهدهم من القرآن الكريم ، والقرآن متى أمكن حمله على غير الزيادة فهو أولى .

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٣/٣ ، والإنصاف ٤٥٩/٢ ، والفصول المفيدة ١٤٧ .

(٢) الفصول المفيدة ١٤٧ .

(٣) تنظر التأويلات في : سر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢ - ٦٤٩ ، والإنصاف ٤٥٩/٢ - ٤٦١ ، وشرح المفصل ٩٤/٨ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٦٤٩/٢ .

(٥) الإنصاف ٤٦٠/٢ .



وهذا التوجيه اقتصر عليه الأخفش<sup>(١)</sup> والطبري<sup>(٢)</sup> والطوسي<sup>(٣)</sup> ، وجوزّه الزجاج<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup> وابن عطية<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup> .

### التوجيه الثاني :

أن تكون "ما" موصولة ، وهي المفعول الثاني لـ "آتاكم" ، والمعنى كما ذكر الزمخشري [ ] و"آتاكم من كل ذلك ما احتجتم إليه ولم تصلح أحوالكم ومعايشكم إلا به ، فكأنكم سألتموه أو طلبتموه بلسان الحال" <sup>(٨)</sup> .

وهذا التوجيه اختاره أبو حيان<sup>(٩)</sup> والسمين<sup>(١٠)</sup> والألوسي<sup>(١١)</sup> ، وجوزّه الزجاج<sup>(١٢)</sup> والزمخشري<sup>(١٣)</sup> وابن عطية<sup>(١٤)</sup> وغيرهم<sup>(١٥)</sup> .

(١) معاني القرآن ٤٠٩/٢ .

(٢) جامع البيان ٢٢٦/١٣ .

(٣) التبيان في تفسير القرآن ٢٩٨/٦ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٦٣/٣ .

(٥) الكشف ٣٧٩/٢ .

(٦) المحرر ٩٠/١٠ .

(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الفريد ١٦٨/٣ ، وأنوار التنزيل ١٦٩/٥ ، ومدارك التنزيل ٣٧٧/٢ ، والبحر ٤٢٨/٥ ، والدر ١٠٩/٧ - ١١٠ ، وروح المعاني ٢١٣/٧ .

(٨) الكشف ٣٧٩/٢ .

(٩) البحر ٤٢٨/٥ .

(١٠) الدر ١١٠/٧ .

(١١) روح المعاني ٢١٣/٧ .

(١٢) معاني القرآن وإعرابه ١٦٣/٣ .

(١٣) الكشف ٣٧٩/٢ .

(١٤) المحرر ٩٠/١٠ .

(١٥) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : التبيان ٧٧٠/٢ ، والفريد ١٦٨/٣ ، وأنوار التنزيل ١٦٩/٥ ، ومدارك التنزيل ٣٧٧/٢ - ٣٧٨ .

### التوجيه الثالث :

أن تكون "ما" مصدرية ، والمصدر المؤول من "ما" وما دخلت عليه في موضع نصب مفعولاً ثانياً لـ "آتاكم".

وهذا التوجيه جوّزه المنتجب<sup>(١)</sup>.

هذه هي توجيهات القراءة ، وقد اختار الفراء قراءة الإضافة ؛ لأنه يرى أن معنى الآية : "آتاكم من كل ما سألتموه لو سألتموه" ؛ فالمعنى ليس على النفي كما تفيده قراءة تنوين "كل" على توجيهه.

وظاهر أن اختياره قراءة الإضافة لما ذكره فيه نظر ؛ لأنه قائم على توجيهه فقط ، وهو جعل "ما" نافية ، وسبق أن في القراءة توجيهين آخرين ، هما : جعل "ما" موصولة ، أو جعلها مصدرية . وحمل القراءة على أحدهما يجعلها موافقة في المعنى لقراءة الإضافة ، فإن "ما" فيها موصولة أو مصدرية أو نكرة موصوفة<sup>(٢)</sup>.

(١) الفريد ١٦٨/٣ .

(٢) الفريد ١٦٨/٣ ، والبحر ٤٢٨/٥ ، والدر ١٠٩/٧ .